

فَلَوْ وَقَعَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ وَهُمْ خَمْسَةٌ، وَأَنْكَرَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَنْ يَكُونَ قَدْ أَحْدَثَ، فَإِنْ صَلُّوا مُتَّفِرِّدِينَ، فَالْحُكْمُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا^(١).
وَأِنْ صَلُّوا جَمَاعَةً، وَأَمَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فِي وَاحِدَةٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ، فَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ: صَلَاةُ الْأُيُمَةِ صَحِيحَةٌ، وَصَلَاةُ الْمَأْمُومِينَ كُلُّهَا صَحِيحَةٌ، إِلَّا آخِرَ صَلَاةٍ كَانَ مَأْمُومًا فِيهَا، فَعَلَى إِمَامِ الْعِشَاءِ إِعَادَةُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ، وَعَلَى الْبَاقِينَ إِعَادَةُ الْعِشَاءِ^(٢) كَمَا ذَكَرْنَا فِي مَسْأَلَةِ الْأَوَانِي^(٣).

ينظر: التعليقة (٣٦٣/١)، التهذيب (٣١٩/١).

^(١) أي يُباح لكل واحد منهما أن يصلي منفرداً، لأنه يبيّن على يقين نفسه. والله أعلم.

^(٢) حكاه البغوي قولاً لابن الحداد وصححه.

ينظر: التعليقة (٣٦٣/١)، التهذيب (٣١٩/١).

^(٣) وصورة المسألة: لو كانت الأواني خمسة فاجتهد فيها خمسة أنفس، وأدى اجتهاد كل منهم إلى طهارة إناء آخر فاستعمله فإن كان الطاهر واحداً فلكل واحد منهم أن يصلي منفرداً وتصح صلاته فأما صلاتهم جميعاً لاتصح وإن كان النجس واحداً فتصح صلاتهم جماعة فإن صلوا الصلوات الخمس جماعة، وأم كل واحد منهم في واحدة فكل من صلى إماماً تصح صلاته، وكل صلاة صلاها - وهو مأموم فيها - صحيحة إلا الصلاة الأخيرة فإمام العشاء لا تصح له المغرب؛ لأنه يزعم أنه تطهر بالماء الطاهر، وكذلك إمام الصبح والظهر والعصر فيتعين استعمال الماء النجس بحكم اقتدائه بمن قبله في حق إمام المغرب وعلى الباقيين إعادة العشاء. تمّة الإبانة الجزء الأول [٢١-٢٢/ب].

وينظر: المذهب (١٠/١)، بحر المذهب (٧٥-٧٦/١)، التهذيب (٣١٩/١).

وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ: لَا تَصِحُّ صَلَاةُ الْمَأْمُومِينَ أَصْلًا، بِخِلَافِ مَسْأَلَةِ الْأَوَانِي؛ لِأَنَّ هُنَاكَ يَقَعُ اجْتِهَادٌ فِي الْأَوَانِي، لَا فِي طَهَارَةِ إِمَامِهِ^(١). وَالْأَوَانِي مَحَلُّ اجْتِهَادٍ.

وَهَاهُنَا اجْتِهَادُهُ يَقَعُ فِي بُطْلَانِ طَهَارَةِ إِمَامِهِ، وَبَقَاءِ طَهْرِهِ، وَلَيْسَ لِلْإِنْسَانِ طَرِيقٌ إِلَى مَعْرِفَةِ طَهْرِ الْغَيْرِ وَحَدَثِهِ، حَتَّى يَجْتَهِدَ فِي ذَلِكَ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ طَهْرُ الْإِمَامِ مَحَلًّا لِلْاجْتِهَادِ؛ فَقَدْ صَلَّى خَلْفَ مَنْ يَتَوَهَّمُهُ مُحَدِّثًا، وَلَمْ تَصِحْ صَلَاةُ^(م) [٧١] الْمَأْمُومِينَ أَصْلًا.

[وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ] ❀

* * * *

(١) لأن الاجتهاد في الأواني جائز، فكأن كل واحد منهم اجتهد في إناءه وإناء إمامه إلى أن تعينت النجاسة في الآخر. ينظر: المرجع السابق. ❀ ما بين المعقوفين ليست في (م).

الْبَيْتِ الْمَقْدِسِ
وَالْحَرَامِ الْمَكِينِ

الفصل الأول	الغسلات الواجبة، وبيان أسبابها
الفصل الثاني	في الغسلات المسنونة لأجل الصلاة
الفصل الثالث	في كيفية الغسل، وبيان أفعاله

البَابُ التَّاسِعُ فِي الاِغْتِسَالَاتِ^(١)

[وَفِي الْبَابِ] ثَلَاثَةُ فُصُولٍ:

أَحَدُهَا: الاِغْتِسَالَاتُ الْوَاجِبَةُ، وَبَيَانُ أَسْبَابِهَا.

والاِغْتِسَالَاتُ الْوَاجِبَةُ أَرْبَعَةٌ:

[م ٢٠] أَحَدُهَا: غُسْلُ الْجَنَابَةِ^(٣).

النوع الأول
من
الاغتسالات
الواجبة: غسل
الجنابة

وَالْأَصْلُ فِي وَجُوبِهِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾^(٤).

(١) بعد أن انتهى المصنف - رحمه الله - من الكلام على الوضوء - الذي يرفع الحدث الأصغر - ونواقضه؛ شرع في الغسل - والذي هو النوع الثاني من أنواع التطهر الذي يرفع الحدث الأكبر - على عادة المصنفين. وقدّم موجب الاغتسال على كيفية؛ لأننا لا نطالب بالاغتسال إلا بعد حصول موجب. والله أعلم.

[م] (م) [وفيه]، وما أثبتناه من (هـ).

(٣) ينظر: الإبانة [٢١-أ]، الأم (٣١/١)، الحاوي (٢١٨/١)، روضة الطالبين (١٩٣/١).

(٤) سورة النساء: من الآية (٤٣).

وَيَجِبُ ذَلِكَ [بِشَيْئَيْنِ] ^(١):

السبب الأول
للختانين
التقاء

[م: ١] ^(٢) أَحَدُهُمَا: التَّقَاءُ الْخِتَانَيْنِ ^(٣)، وَمَعْنَى التَّقَاءِ الْخِتَانَيْنِ: أَنْ يُوَلِّجَ ذَكَرُهُ فِي فَرْجِ امْرَأَةٍ، حَتَّى يَصِيرَ خِتَانُهُ مُحَاذِيًا لَخِتَانِهَا ^(٤)؛ فَيَجِبُ عَلَيْهِمَا جَمِيعًا الْاِغْتِسَالُ، كَانَ مَعَهُ إِنْزَالٌ، أَوْ لَمْ يَكُنْ ^(٥).

وَيَكُونُ الْاِلْتِقَاءُ بِمَعْنَى الْمُحَاذَاةِ لَا بِمَعْنَى الْمَمَاسَةِ؛ كَمَا يُقَالُ: (التَّقَى الْفَارِسَانِ) إِذَا تَحَاذَيَا، وَإِنْ لَمْ يَتَضَامَا ^(٦).

وَذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ مِثْلُ: عُثْمَانَ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَأَبِي بَنْزُرٍ كَعْبٍ ^(٧) وَتَابَعَهُمْ مِنَ الْعُلَمَاءِ دَاوُدُ إِلَى أَنْ مُحَرَّدَ الْإِيلَاجِ [مِنْ غَيْرِ

❖ في (هـ) [بشيتين]، وما أثبتناه من (م)؛ لأنه يقول بعدها (السبب الثاني). مسألة رقم [٢٠٩].

^(٢) الختانين: أي موضع ختاني الرجل والمرأة. وختان الرجل: يطلق على موضع قطع القلفة من الذكر. وختان المرأة: يطلق على موضع قطع البظر من فرج الأنثى، وهو: جلدة مستعلية فوق مخرج البول.

ينظر: الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي (٣١)، المطلع (٧-٨)، معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (١٦/٢).

^(٣) ينظر: مختصر المزني (٢١/١)، الحاوي (٢١١/١)، كفاية الأخيار (٤١/١).

^(٤) ينظر: الإبانة [٢١-أ]، الأم (٣١/١)، التعليقة (٣٦٦/١)، حلية العلماء (١٦٩/١).

^(٥) لسان العرب (٣١٨/١٢).

^(٦) ينظر: مختصر المزني (٢١/١)، الحاوي (٢١١/١)، الوسيط (٥٠٣/١).

[إِنْزَالٌ] ❖ لَا يُوجِبُ الْغُسْلُ، مَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ إِنْزَالٌ^(١).
 وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تُلَقَّبُ بِمَسْأَلَةِ: الْإِكْسَالِ^(٢)، هَلْ يُوجِبُ الْغُسْلُ أَمْ لَا؟
 وَدَلِيلُنَا: مَا رَوَى أَنَّ الصَّحَابَةَ ؓ لَمَّا اخْتَلَفُوا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، بَعَثَ
 عُمَرُ ؓ إِلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَسَأَلَهَا، فَقَالَتْ: (إِذَا التَّقَى
 الْخِتَانَانِ وَجَبَ الْغُسْلُ، فَعَلْتُهُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَاعْتَسَلْنَا) فَقَالَ عُمَرُ
 ؓ: (وَاللَّهِ لَوْ اخْتَلَفَ اثْنَانِ فِي هَذَا بَعْدَ الْيَوْمِ، لَجَعَلْتُهُ نَكَالًا^(٣))^(٤).

❖ ما بين المعقوفتين مثبتة من (هـ).

^(١) ينظر قولهم في: عيون المجالس (١٥٤/١-١٥٥)، المحلى (٢/٤-٢)، التعليقة
 (٣٦٦/١)، بحر المذهب (١٩٠/١)، المجموع (١٠٨/٢)، الإمام داود الظاهري وأثره
 في الفقه الإسلامي (٢٢٧).

^(٢) الْإِكْسَالُ: أَنْ يُجَامَعَ الرَّجُلُ، ثُمَّ يَفْتَرَ ذِكْرَهُ بَعْدَ الْإِيْلَاجِ، فَلَا يُنْزِلُ.
 ينظر: المغرب في ترتيب المعرب (٢٢٠/٢)، معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية
 (٢٧٤/١).

^(٣) نَكَّلَ بِهِ، تَنَكُّيلاً: إِذَا جَعَلَهُ نَكَالًا وَعِبْرَةً لغيره. وَيُقَالُ: نَكَّلْتُ بِفُلَانٍ إِذَا عَاقَبْتَهُ فِي جَرَمٍ
 عَقُوبَةً تُنَكِّلُ غَيْرَهُ عَنْ ارْتِكَابِ مِثْلِهِ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَجَعَلْنَاهَا نَكَالًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا
 خَلْفَهَا﴾ سورة البقرة: من الآية (٦٦). أَي: جَعَلْنَا هَذِهِ الْفَعْلَةَ عِبْرَةً، يَنْكُلُ أَنْ يَفْعَلَ
 مِثْلَهَا فَاعِلٌ؛ فَيُنَالُهُ مِثْلُ الَّذِي نَالَ الْيَهُودَ الْمُعْتَدِينَ فِي السَّبْتِ.

ينظر مادة (نكل): النهاية في غريب الحديث (٧٩٥/٢)، لسان العرب (٢٨٧/١٤)،
 المصباح المنير (٦٢٥/٢).

^(٤) لم أقف على هذا الأثر بهذا اللفظ، وهو مركب من أثرين - والله أعلم - أما الأول:
 عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (إِذَا التَّقَى الْخِتَانَانِ وَجَبَ الْغُسْلُ، فَعَلْتُهُ أَنَا وَرَسُولُ

الله ﷺ فَأَغْتَسَلْنَا). أخرجه ابن ماجه (١٩٩/١). كتاب الطهارة، باب ما جاء في وجوب الغسل إذا التقى الختانان (٦٠٨). والترمذي (١٨٠/١) كتاب الطهارة، باب ما جاء إذا التقى الختانان وجب الغسل، حديث رقم (١٠٨). والنسائي (١٠٨/١) كتاب الطهارة، باب وجوب الغسل إذا التقى الختانان حديث رقم (١٩٦). وقال الترمذي: حسن صحيح. وقال النووي: أخرجه الشافعي بإسناد صحيح. وقال ابن حجر: قال النسائي حسن صحيح وصححه أيضاً ابن حبان. وقال ابن الملقن: قال البخاري: هذا خطأ إنما يرويه الأوزاعي عن عبد الحق بن القاسم مرسلاً. وقال الألباني: رجاله ثقات.

ينظر: خلاصة الأحكام (١٨٨/١)، البدر المنير (٥١٩/٢)، تلخيص الحبير (١٣٤/١)، السلسلة الصحيحة (٢٥٩/٣).

وأما الثاني وهو: قول عمر رضي الله عنه فأصله عند ابن أبي شيبة عن عبيد الله بن رفاع بن رافع قال: (بَيْنَا أَنَا وَعِنْدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، إِذْ دَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ هَذَا زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ يُفْتِي النَّاسَ فِي الْمَسْجِدِ بِرَأْيِهِ فِي الْغُسْلِ مِنَ الْحَنَابَةِ، فَقَالَ عُمَرُ: عَلَى بِهِ. فَجَاءَ زَيْدٌ، فَلَمَّا رَأَاهُ عُمَرُ، قَالَ: أَيُّ عَدُوٍّ نَفْسِهِ، قَدْ بَلَغْتَ أَنْ تُفْتِيَ النَّاسَ بِرَأْيِكَ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ بِاللَّهِ مَا فَعَلْتُ؛ لَكِنِّي سَمِعْتُ مِنْ أَعْمَامِي حَدِيثًا، فَحَدَّثْتُ بِهِ مِنْ أَيُّوبَ، وَمِنْ أَبِي بَنِي كَعْبٍ، وَمِنْ رِفَاعَةَ، فَأَقْبَلَ عُمَرُ عَلَى رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ، فَقَالَ: وَقَدْ كُنْتُمْ تَفْعَلُونَ ذَلِكَ إِذَا أَصَابَ أَحَدُكُمْ مِنَ الْمَرْأَةِ، فَأَكْسَلَ لَمْ يَغْتَسِلْ، فَقَالَ: قَدْ كُنَّا نَفْعَلُ ذَلِكَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمْ يَأْتِنَا مِنَ اللَّهِ تَحْرِيمٌ، وَلَمْ يَكُنْ مِنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهِ نَهْيٌ. قَالَ: وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْلَمُ ذَلِكَ. قَالَ: لَا أَدْرِي، فَأَمَرَ عُمَرُ بِجَمْعِ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، فَجُمِعُوا لَهُ، فَشَاوَرَهُمْ، فَأَشَارَ النَّاسُ أَنْ لَا غُسْلَ فِي ذَلِكَ؛ إِلَّا مَا كَانَ مِنْ مُعَاذٍ وَعَلِيٍّ، فَإِنَّهُمَا قَالَا: إِذَا جَاوَزَ الْخِتَانُ الْخِتَانَ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ. فَقَالَ عُمَرُ: هَذَا وَأَنْتُمْ أَصْحَابُ بَدْرٍ وَقَدْ اخْتَلَفْتُمْ، فَمَنْ بَعْدَكُمْ أَشَدُّ اخْتِلَافًا. قَالَ: فَقَالَ: عَلَيَّ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! أَنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ أَعْلَمَ بِهَذَا مِنْ شَأْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ

فُرُوعٌ سَبْعَةٌ:

[م: ٣٨] أَحَدُهَا: الرَّجُلُ إِذَا كَانَ مَجْبُوبًا^(١)، فَإِنْ كَانَ الْبَاقِي مِنْ ذِكْرِهِ دُونَ قَدْرِ الْحَشْفَةِ^(٢)، فَأُولَٰجِ ذَٰلِكَ الْقَدْرَ لَمْ يَلْزَمَهُ الْغُسْلُ، وَصَارَ كَمَا لَوْ أُولِجَ بَعْضُ الْحَشْفَةِ^(٣).

وَإِنْ كَانَ الْبَاقِي مِنْ ذِكْرِهِ بِقَدْرِ الْحَشْفَةِ يَلْزَمُهُ بِإِيْلَاجِهِ الْغُسْلُ، قِيَاسًا عَلَى الْحَشْفَةِ^(٤).

أَرْوَاهُ، فَأَرْسَلَ إِلَى حَفْصَةَ. فَقَالَتْ: لَا عِلْمَ لِي بِهَذَا. فَأَرْسَلَ إِلَى عَائِشَةَ، فَقَالَتْ: إِذَا جَاوَزَ الْخِتَانُ الْخِتَانَ فَقَدْ وَجِبَ الْغُسْلُ. فَقَالَ عُمَرُ: لَا أَسْمَعُ بِرَجُلٍ فَعَلَ ذَٰلِكَ، إِلَّا أَوْجَعَتْهُ ضَرْبًا).

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مَصْنَفِهِ (١١٠/١) كِتَابُ الطَّهَارَةِ، بَابُ مَنْ قَالَ إِذَا تَقَيَّ الْخِتَانَانِ فَقَدْ وَجِبَ الْغُسْلُ، حَدِيثُ رَقْمٍ (١٩).

(١) الْمَجْبُوبُ: الْخَصِيُّ؛ تَقَدَّمَ التَّعْرِيفُ بِهِ ص (٤٦٩).

(٢) الْحَشْفَةُ: تَقَدَّمَ بَيَانُهَا ص (٣٧٩).

(٣) لَيْسَ فِي تَغْيِيبِ بَعْضِ الْحَشْفَةِ غُسْلُ، قَالَ الْإِمَامُ الْجَوِينِيُّ إِلَّا مِنْ جِهَةِ الِاسْتِحْبَابِ.

يَنْظُرُ: الْأَمُّ (٣٢/١)، التَّبَصُّرَةُ (٢٧١/١)، الْمَهْدَبُ (٢٨/١)، التَّهْدِيبُ (٣٢٢/١).

(٤) يَنْظُرُ: الْإِبَانَةُ [٢١-أ]، الْحَاوِي (٢١١/١)، الْوَسِيطُ (٥٠٤/١)، الْوَجِيزُ (١٧/١)، فَتْحُ

الْعَزِيزِ (١٧٩/١)، الْمَجْمُوعُ (١٠٦/٢).

مخرج:
الفرج الذي
يجب الغسل
بالإيلاج فيه

[م ٣] الثاني: إِذَا أُولِجَ فِي دُبُرِ غُلَامٍ^(١)؛ يَجِبُ عَلَيْهِمَا الْغُسْلُ^(٢)، وَإِذَا أُولِجَ فِي فَرجِ بَهِيمَةٍ، وَلَمْ يُنْزَلْ يَجِبُ الْغُسْلُ^(٣)، وَإِنْ أُولِجَ فِي فَرجِ امْرَأَةٍ مَيِّتَةٍ عَلَيْهِ الْغُسْلُ^(٤)، وَهَلْ يُعَادُ غَسْلُهَا؟ إِذَا كَانَ بَعْدَ الْغُسْلِ فَوَجْهَانِ، عَلَى مَا سَنَذْكُرُهُ^(٥). / (هـ) [٤٧-أ]

(١) الغُلَامُ يَقَعُ عَلَى الصَّبِيِّ مِنْ حِينَ يُولَدُ - عَلَى اخْتِلَافِ حَالَتِهِ - إِلَى أَنْ يَبْلُغَ. وَقِيلَ: هُوَ مَنْ لَا يَتَجَاوَزُ عَشَرَ سِنِينَ.

ينظر: تحرير ألفاظ التنبيه (٥٥)، الكليات (٦٧٢/١).

(٢) ينظر: الإبانة [٢١-أ]، الأم (٣٢/١)، التلخيص (٩٦)، الحاوي (٢١٢/١)، روضة الطالبين (١٩٣/١).

قال النووي: وَلَا يُقَالُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْغُسْلُ، بَلْ يُقَالُ: صَارَ مُحْدِثًا، وَيَجِبُ عَلَى وَلِيهِ أَنْ يَأْمُرَهُ بِالْغُسْلِ إِنْ كَانَ مُمِيزًا، كَمَا يَأْمُرُهُ بِالْوُضوءِ. المجموع (١٠٥/٢).

(٣) ينظر: الإبانة [٢١-أ]، الأم (٣٢/١)، التهذيب (٣٢٢/١)، الوسيط (٥٠٤/١)، البيان (٢٣٥/١)، المجموع (١٠٥/٢-١٠٦).

(٤) ينظر: الإبانة [٢١-أ]، الأم (٣٢/١)، الحاوي (٢١٢/١)، فتح العزيز (١٧٩/١)، روضة الطالبين (١٩٣/١).

(٥) الأول: لَا يَلْزَمُ شَيْءٌ فَلَا يُعَادُ غَسْلُهَا، والثاني: يَجِبُ إِعَادَةُ الْغُسْلِ. تتممة الإبانة الجزء الثاني [١٣٤-ب].

أصحهما عند الجمهور: الأول، وإنما يَجِبُ غَسْلُ الْمَيِّتِ تَنْظِيفًا وَإِكْرَامًا. وصحح الروياني الوجه الثاني. وذكر الفوراني فيهما وجهين ولم يفصل.

ينظر: الإبانة [٢١-أ]، نهاية المطلب (١٤٣/١)، بحر المذهب (١٩٢/١)، فتح العزيز (١٧٩/١)، المجموع (١٠٧/٢-١٠٨)، نهاية المحتاج (٢١٣/١).

وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ الْإِيْلَاجُ فِي (م) [٧٢-أ] / فَرَجُ الْبَهِيْمَةِ، وَالْمِيْتَةُ لَا يُوجِبُ
الْغُسْلُ؛ مَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ إِنْزَالٌ^(١). وَأَمَّا الْإِيْلَاجُ فِي الدُّبْرِ، هَلْ يُوجِبُ
الْغُسْلُ أَمْ لَا؟ يَخْتَلِفُونَ فِيهِ^(٢).

^(١) ينظر: تحفة الفقهاء (٤٧/١)، بدائع الصنائع (٣٧/١)، الفتاوى الهندية (١٥/١)، مجمع
الأفهر (٢٤/١).

ومذهب المالكية، والحنابلة أن الغسل يوجب بالإيلاج في فرج البهيمه والميته؛ لأنه وطء
في فرج موجب للغسل.

ينظر: الذخيرة (٣٩٢/١)، شرح حدود ابن عرفة (١٠٠/١-١٠١)، مواهب الجليل
(٣٠٩/١)، المغني (٢٣٧/١)، الشرح الكبير (٢٣٥/١)، المبدع (١٥٥/١)، الإنصاف
(٢٣٥/١).

^(٢) مذهب الحنفية أن الإيلاج في القبل أو الدبر يوجب الغسل.

ينظر: تبين الحقائق (١٧/١)، مجمع الأفهر (٤٠/١).

وأما الخلاف في وجوب الغسل على من أوج في الدبر، فقد ذكره ابن الهمام
والنسفي - رحمهما الله - نقلاً عن "المبتغى" بأن فيه قول آخر: أن لا يغسل عليه
كالإيلاج في فرج البهيمه. واستدرك النسفي - رحمه الله - فقال: وقد يقال: أنه غير
صحيح. فقد قيل في "غاية البيان" واتفقوا على وجوب الغسل من الإيلاج في الدبر
على الفاعل، والمفعول به، وجعل الدبر كالبهيمه بعيداً جداً كما لا يخفي انتهى. والله
أعلم.

ينظر: البحر الرائق (١٣٥/١)، فتح القدير (٦٤/١).

وعند المالكية والحنابلة وجوب الغسل بالإيلاج في الدبر.

ينظر: الذخيرة (٣٩٢/١)، شرح حدود ابن عرفة (١٠٠/١-١٠١)، مواهب الجليل

وَدَلِيلُنَا: أَنَّهُ غَيَّبَ الْحَشْفَةَ فِيمَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ الْفَرْجِ، فَيَلْزَمُهُ الْغُسْلُ،
كَمَا لَوْ أُولِجَ فِي فَرْجِ امْرَأَةٍ^(١).

الإيلاج
مائل

الْقَالِثُ: إِذَا لَفَّ عَلَى ذَكَرِهِ خِرْقَةً وَأُولِجَ^(٢). أَصْحَابُنَا - رَحِمَهُمُ اللَّهُ -
قَالُوا: يَلْزَمُهُمَا الْغُسْلُ.

(٣٠٩/١)، المغني (٢٣٧/١)، الشرح الكبير (٢٣٥/١)، المبدع (١٥٥/١)، الإنصاف
(٢٣٥/١).

^(١) ينظر: الأم (٣٢/١)، الحاوي (٢١٢/١)، حلية العلماء (١٦٩/١)، المجموع
(١٠٩/١).

قال الإمام الشافعي - رحمه الله -: مع معصية الله تعالى في إتيان ذلك من غير امرأته،
وهو محرم عليه إتيان امرأته في دبرها. الأم (٣٢/١)

^(٢) لو لَفَّ عَلَى ذَكَرِهِ خِرْقَةً، وَأُولِجَ بِحَيْثُ غَابَتِ الْحَشْفَةُ وَلَمْ يُتَزَلَّ، فَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَوَاجِهٍ حَكَاهَا
الأصحاب: الأول: وجوب الغسل عليهما، وبه قطع الجمهور، وصححه الشاشي
والنووي وغيرهم لأن الأحكام متعلقة بالإيلاج وقد حصل.

الثانية: لا يجب الغسل ولا الوضوء، لأنه أُولِجَ فِي خِرْقَةٍ وَلَمْ يَلْمَسْ بَشَرَةً، وصححه
الرويان، قال: وهو اختيار الحناطي.

الثالث: إذ كانت الخِرْقَةُ غَلِيظَةً تَمْنَعُ اللَّذَّةَ لَمْ يَجِبْ، وَإِنْ كَانَتْ رَقِيْقَةً لَا تَمْنَعُهَا يَجِبُ
الغسل. وهو قول القاضي حسين، وذكره الماوردي، والشاشي، والنووي قولاً لأبي
القياض البصري.

ينظر: الحاوي (٢١٢/١)، التعليقة (٣٧٣/١)، نهاية المطلب (١٤٩/١)، بحر المذهب
(١٩٢/١)، حلية العلماء (١٦٩/١)، البيان (٢٠٦/١)، المجموع (١٠٧/٢).

وَكَانَ الْقَاضِي الْإِمَامُ الْحُسَيْنُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يَقُولُ: صُورَةُ الْمَسْأَلَةِ:
فِيمَا لَوْ كَانَتْ خِرْقَةٌ رَقِيقَةً لَيِّنَةً، لَا تَمْنَعُ اللَّذَّةَ؛ فَأَمَّا إِذَا كَانَتْ صَفِيقَةً
خَشِنَةً، فَلَيْسَ ذَلِكَ جِنْسُ الْاسْتِمْتَاعِ، فَلَا يَجِبُ الْغُسْلُ^(١).

فروع:
الاستمتاع بما
دون الفرج

[م] الرَّابِعُ: إِذَا اسْتَمْتَعَ بِمَا دُونَ الْفَرْجِ، وَلَمْ يُنْزِلْ لَا يَلْزَمُهُمَا
الْغُسْلُ^(٢)؛ لِأَنَّ الْاسْتِمْتَاعَ بِمَا دُونَ الْفَرْجِ لَمْ يُجْعَلْ لَهُ حُكْمُ الْإِيلَاجِ فِي
شَيْءٍ مِنَ الْأَحْكَامِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْوِطْءِ، مِثْلُ: الْحَدِّ^(٣)، وَالتَّحْلِيلِ^(٤)،

^(١) وضابط الرقيقة: ما تصل معها حرارة أحدهما إلى الآخر، ويصير بلل أحدهما إلى الآخر،
فأما الكثيفة فلا.

ينظر: التعليقة (٣٧٣/١)، فتح العزيز (١٨٠/١).

^(٢) ينظر: الأم (٣٢/١)، المجموع (١٠٧/٢).

^(٣) الحد: عقوبة مُقَدَّرَةٌ شَرْعاً وَجَبَتْ عَلَى مَعْصِيَةٍ حَقّاً لِلَّهِ تَعَالَى، أَوْ لَادَمِي
كَالشَّرْبِ، أَوِ الْقَذْفِ، زَجْراً عَنْ ارْتِكَابِ مَا يُوجِبُهُ.

ينظر: الإقناع للشريبي (٥٢٠/٢)، حاشية الجمل (١٣٦/٥).

والمراد: لا يثبت حد الزنا إلا بالإيلاج، وأن المباشرة دون الفرج لا يثبت بها حد الزنا.

ينظر: التنبيه (٢٤٨)، كفاية الأخيار (٤٧٧/١)، مغني المحتاج (١٤٩/٤).

^(٤) التَّحْلِيلُ: جَعْلُ الْمُطْلَقَةِ ثَلَاثًا حَلَالًا لِمُطْلَقِهَا. معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية
(٤٤٥/١).

والمراد: أن المطلقة ثلاثاً لا تحل لمطلقها إلا بعد إن تنكح زوجاً غيره ويطؤها، ثم يطلقها
ذلك الغير وتنقضي عدتها منه. والمباشرة دون الفرج لا تعد وطء فلا يتعلق بها
التحليل.

ينظر: الحاوي (٣٢٨/١٠)، المهذب (١٠٤/٢)، إعانة الطالبين (٢٥/٤).

وَالْتَحْصِينَ^(١)، وَتَقْرِيرِ الْمَهْرِ^(٢)، وَتَحْرِيمِ الْمُصَاهَرَةِ^(٣) فَلَا يُلْحَقُ فِي إِيْجَابِ

(١) التَّحْصِينُ، وَالْإِحْصَانُ بِمَعْنَى وَهُوَ فِي النِّكَاحِ: اسْمٌ جَامِعٌ لِشُرُوطٍ مَانِعَةٍ، إِذَا تَكَامَلَتْ كَانَ حَدُّ الزَّوْنِ فِيهَا الرَّجْمُ، دُونَ الْجَلْدِ عَلَى الرَّجُلِ، أَوْ الْمَرْأَةِ. وَالشُّرُوطُ هِيَ: أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ عَاقِلًا بَالِغًا حُرًّا مُسْلِمًا دَخَلَ بِامْرَأَةٍ بَالِغَةٍ عَاقِلَةٍ حُرَّةٍ مُسْلِمَةٍ، بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ.

ينظر: إِعَانَةُ الطَّالِبِينَ (١٤٦/٤)، مَعْجَمُ الْمَصْطَلَحَاتِ وَالْأَلْفَاظِ الْفَقْهِيَّةِ (٨٥/١).
وَالْمُرَادُ: لَا يَكُونُ الرَّجُلُ مُحْصَنًا إِلَّا بِالْإِيلَاجِ، وَكَذَا الْمَرْأَةُ. وَلَا يَكْفِي فِي أَثْبَاتِ التَّحْصِينِ الْمُبَاشَرَةُ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ.
ينظر: الْحَاوِي (٤٣٦/٣) (٣٨٨، ٣٨٥/٩)، أَسْنَى الْمَطَالِبِ (٤١٥/٣)، مَغْنَى الْمَحْتَاجِ (١٧٨/٣).

(٢) الْمَهْرُ: صَدَاقُ الْمَرْأَةِ، وَهُوَ مَا وَجِبَ لَهَا بِنِكَاحٍ أَوْ وَطْءٍ أَوْ تَقْوِيَةٍ بَضْعٍ.
ينظر: الْإِقْنَاعُ لِلشَّرِيبِيِّ (٤٢٢/٢)، إِعَانَةُ الطَّالِبِينَ (٣٤٦/٣).
وَالْمُرَادُ بِتَقْرِيرِ الْمَهْرِ، أَيُّ: لَزُومِهِ ذِمَّةُ الْوَاطِئِ. إِذْ لَا يَسْتَقِرُّ الْمَهْرُ إِلَّا بِالْوَطْءِ فِي الْفَرْجِ.
ينظر: الْحَاوِي (٥٣/٥)، رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ (٢٦٣/٧)، مَغْنَى الْمَحْتَاجِ (٢٢٥/٣).
(٣) الْمُصَاهَرَةُ: مَصْدَرُ صَاهَرَ. وَالصَّهْرُ يَشْمَلُ: قَرَابَاتُ النِّسَاءِ ذَوِي الْمَحَارِمِ، وَذَوَاتِ الْمَحَارِمِ كَالْأَبَوَيْنِ، وَالْإِخْوَةِ، وَأَوْلَادِهِمْ، وَالْأَعْمَامَ، وَالْأَخْوَالَ، وَالْخَالَاتِ فَهَؤُلَاءِ أَصْهَارُ زَوْجِ الْمَرْأَةِ. وَمَنْ كَانَ مِنْ قَبْلِ الزَّوْجِ مِنْ ذَوِي قَرَابَتِهِ الْمَحَارِمِ فَهُمْ أَصْهَارُ الْمَرْأَةِ. الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ مَادَّةُ (صَهْر) (٣٤٩/١).

وَتَحْرِيمُ الْمُصَاهَرَةِ: أَيُّ مَا تَحْرِمُ بِهِ الْمُصَاهَرَةَ، كَتَحْرِيمِ أُمِّ الزَّوْجَةِ وَبَنَاتِهَا؛ وَأَبِ الزَّوْجِ وَابْنِهِ. وَفِيهِ قَوْلَانِ لِلشَّافِعِيِّ الْأَوَّلُ: أَنَّهُ لَا يَثْبُتُ شَيْءٌ مِنْهُ بِمَجْرَدِ الْإِسْتِمْتَاعِ بِمَا دُونَ الْفَرْجِ.

الثَّانِي: أَنَّهُ كَالْوَطْءِ فِي التَّحْرِيمِ؛ لِأَنَّهَا مُبَاشَرَةٌ لَا تَسْتَبَاحُ إِلَّا بِمَلَكَ أَوْ نِكَاحٍ صَحِيحٍ، فَتَعْلُقُ بِهَا تَحْرِيمُ الْمُصَاهَرَةِ.

الغُسل^(١).

[م] **الخامس:** إِذَا اسْتَدَخَلَتْ مَاءَ الرَّجُلِ، الْمَذْهَبُ: أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهَا الْغُسْلُ؛ وَلَكِنْ يَلْزَمُهَا الْوُضُوءُ عِنْدَ الْخُرُوجِ مِنْ فَرْجِهَا^(٢).
 وفيه [وجه] **آخر:** أَنَّ [عَلَيْهَا] **الغُسلُ**؛ لِأَنَّ التِّقَاءَ الْخِتَانَيْنِ إِنَّمَا تَعَلَّقَ بِهِ الْغُسْلُ، لِأَنَّهُ يُفْضِي إِلَى نُزُولِ الْمَنِيِّ غَالِبًا، فَأُلْحِقَ فِي الْحُكْمِ. وَإِذَا كَانَ الْأَصْلُ فِي إِيْجَابِ الْغُسْلِ نُزُولَ الْمَنِيِّ، ثُمَّ دُخُولَ الذَّكَرِ فِي فَرْجِهَا يُوجِبُ الْغُسْلَ، فَحُصُولُ الْمَاءِ فِيهِ أَوْلَى أَنْ يُوجِبَ^(٣).
 [م] **السادس:** إِذَا اسْتَدَخَلَتْ ذَكَرًا مَقْطُوعًا، هَلْ يَلْزَمُهَا الْغُسْلُ أَمْ لَا؟ فِيهِ

فروع:
 وصول المني
 إلى الفرج من
 غير إيلاج

فروع:
 استدخال
 الذكر المقطوع

ينظر: الحاوي (٢١٠/٩)، التنبيه (١٦٠)، المذهب (٤٢/٢).

^(١) ينظر: بحر المذهب (١٩١/١-١٩٢).

^(٢) قطع به الماوردي والشاشي والشيرازي، وجمهور الأصحاب وصححه النووي. وحكاة العمراني قولاً لابن القاص.

ينظر: الحاوي (٢١٤/١)، المذهب (٢٩/١)، حلية العلماء (١٧٠/١)، البيان (٢٣٩/١)، روضة الطالبين (١٩٦/١).

هـ في (هـ) [قول] ولعل الصحيح ما أثبتناه من (م) لأن المحكي في المسألة أوجه وليست أقوال. والله أعلم.

هـ في (م) و(هـ) [عليهما] وما أثبتناه هو الصحيح إذ الحكم يقع على المرأة. والله أعلم.

^(٣) حكاة البغوي وغيره واختاره الرافعي. وقال النووي: حكى القفال والمتولي والبغوي وغيرهم من الخراسانيين وجهاً شاذاً أنه يلزمها الغسل.

ينظر: التهذيب (٣٢٤/١)، فتح العزيز (١٧٣/١)، المجموع (١٢٠/٢).

وَجِهَانٍ^(١): بُنَاءٌ عَلَى مَا لَوْ مَسَّ ذَكَرًا مَقْطُوعًا، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ^(٢).

فروع:
استدخل الذكر
غير أصلي

[م:] السَّابِعُ: إِذَا اسْتَدْخَلْتَ ذَكَرَ بَهِيمَةٍ عَلَيْهَا الْغُسْلُ^(٣)؛ لَأَنَّا جَعَلْنَا فِي حَقِّ الرَّجُلِ الْإِيْلَاجَ فِي فَرْجِ الْبَهِيمَةِ، كَالْإِيْلَاجِ فِي فَرْجِ النِّسَاءِ^(٤)، فَكَذَا فِي حَقِّهَا، ذَكَرَ الْبَهِيمَةِ كَذَكَرِ الرَّجُلِ.
[وَهَكَذَا] لَوْ اسْتَدْخَلْتَ ذَكَرَ مَيِّتٍ^(٥)؛ لِأَنَّ الْإِيْلَاجَ (م) [٧٢-ب] / فِي الْمَيِّتِ يُوجِبُ الْغُسْلُ^(٦).

^(١) حكى الأصحاب وفي وجوب الغسل على المرأة إذا ما استدخلت ذكراً مقطوعاً وجهان:

الأول: وجوب الغسل عليها، لأن اسم الذكر باق فيه، وصححه النووي وقطع به أكثر الأصحاب. والثاني: لا يجب عليها الغسل.

ينظر: المجموع (١٠٦/٢)، الإقناع للشربيني (٦٦/١)، مغني المحتاج (٧١/١).

^(٢) ينظر: مسألة رقم [١٦٩].

^(٣) ينظر: روضة الطالبين (١٩٣/١)، حواشي الشرواني (٢٦١/١) حاشية البحرمي (٩٠/١).

^(٤) ينظر: مسألة رقم [٢٠٣].

^(٥) في (م) [وَهَاهُنَا]، وما أثبتناه من (هـ).

^(٦) قال النووي: لو استدخلت ذكر ميت لزمها الغسل كما لو أوج في ميت، ولو استدخلت ذكر بهيمة لزمها الغسل كما لو أوج في بهيمة، صرح به الشيخ أبو محمد الجويني والدارمي والمتولي وآخرون. ونقله الروياني عن الأصحاب.

ينظر: بحر المذهب (١٩٢/١)، المجموع (١٠٦/٢) كفاية الأخيار (٤٠/١).

^(٧) ينظر: مسألة رقم [٢٠٣].

السبب الثاني: نزول المنى^(١)

وَصِفَةُ مَنِيِّ الرَّجُلِ: مَاءٌ أَبْيَضٌ ثَخِينٌ، يُشَبِّهُ رَائِحَةَ الطَّلَعِ^(٢) فِي حَالِ رُطُوبَتِهِ، وَيَخْرُجُ بِالدَّفْقِ، وَاللَّذَّةِ، وَيَتَعَقَّبُهُ الْفُتُورُ^(٣). هَذِهِ صِفَتُهُ فِي الْعَادَةِ، وَقَدْ يَرِقُ لِضَعْفٍ فِي الرَّجُلِ، وَقَدْ يَحْمَرُّ لِكَثْرَةِ الْمُبَاشَرَةِ^(٤).

وَحُكْمُهُ: أَنَّهُ يُوجِبُ الْغُسْلَ عِنْدَ خُرُوجِهِ، سَوَاءً خَرَجَ بِالدَّفْقِ وَاللَّذَّةِ، أَوْ لَمْ يَخْرُجْ بِطَرِيقِ اللَّذَّةِ، وَالشَّهْوَةِ. حَتَّى لَوْ ضَرَبَ صُلْبُهُ فَأَنْزَلَ، أَوْ خَرَجَ مِنْهُ الْمَنِيُّ لِضَعْفٍ وَعَلَةٍ يَجِبُ عَلَيْهِ الْغُسْلُ^(٥).

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنْ كَانَ خُرُوجُهُ بِطَرِيقِ اللَّذَّةِ، وَالشَّهْوَةِ يَجِبُ الْغُسْلُ، وَإِنْ كَانَ بغيرِ هَذَا الطَّرِيقِ لَا يَجِبُ الْغُسْلُ^(٦).

(١) ينظر: الأم (٣٢/١)، مختصر المزني (٢٢/١)، الحاوي (٢١٣/١)، المهذب (٢٨/١)، الوجيز (١٧/١).

(٢) الطَّلَعُ - يَفْتَحُ الطَّاءُ وَسُكُونُ اللَّامِ -: شَيْءٌ يَخْرُجُ مِنَ التَّخْلِ كَأَنَّهُ نَعْلَانٌ مُطْبَقَانِ: وَهُوَ مَا يَطْلُعُ مِنَ التَّخْلَةِ ثُمَّ يَصِيرُ ثَمَرًا. إِنْ كَانَتْ أُنْثَى، وَإِنْ كَانَتْ ذَكَرًا لَمْ يَصِرْ ثَمَرًا. بَلْ يُؤْكَلُ طَرِيًّا، وَيُتْرَكُ عَلَى التَّخْلَةِ أَيَّامًا مَعْلُومَةً حَتَّى يَصِيرَ فِيهِ شَيْءٌ أَبْيَضٌ مِثْلُ الدَّقِيقِ وَلَهُ رَائِحَةٌ ذَكِيَّةٌ فَيُلْقَحُ بِهِ الْأُنْثَى.

ينظر مادة (طلع) في: القاموس المحيط (٧٤٤)، المصباح المنير (٣٧٥-٣٧٦).

(٣) ينظر: الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي (٣٠)، تحرير ألفاظ التنبيه (٤٣-٤٤).

(٤) ينظر: الإبانة [٢١-أ]، الوسيط (٥٠٤/١)، التهذيب (٣٢١/١)، روضة الطالبين (١٩٥/١).

(٥) ينظر: الإبانة [٢١-أ]، الحاوي (٢١٥/١)، التعليقة (٣٧٠/١)، الوجيز (١٧/١)، البيان (٢٣٧/١)، فتح العزيز (١٨١/١).

وَدَلِيلُنَا: مَا رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: ((الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ))^(١).

^(١) الصحيح أن هذا عند أبي يوسف - رحمه الله - لأنه يشترط مقارنة الشهوة واللذة لخروجه، وليس ذلك عند أبي حنيفة ومحمد - رحمهما الله - لأنهما يوجبان الغسل من خروج المني ولو بلا دفع ولذة.

ينظر: المبسوط للسرخسي (٦٦/١)، تحفة الفقهاء (٤٥/١)، بدائع الصنائع (٣٧/١)، الهداية (١٦/١)، تبيين الحقائق (١٦/١)، مجمع الأثر (٢٣/١).
وذهب المالكية إلى: أن خروج المني مقروناً باللذة يوجب الغسل.
ينظر: التلقين (٥١/١)، الكافي (١٢٥/١)، الذخيرة (٢٩٤/١)، مواهب الجليل (٣٠٧/١).

وذهب الحنابلة في رواية: أن خروج المني من غير مقارنة اللذة لا يوجب الغسل. وفي رواية أخرى: أنه يوجب الغسل.

ينظر: المغني (٢٣٠/١)، الشرح الكبير (٢٣٠/١)، شرح الزركشي (١٣١/١)، المبدع (١٥٠/١).

^(٢) أخرجه مسلم (٢٦٩/١) كتاب الحيض، باب إنما الماء من الماء، حديث رقم (٣٤٣). بلفظ ((إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ)).

فائدة: أعقبه مسلم بحديث أبو العلاء بن الشخير قال: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْسَخُ حَدِيثَهُ بَعْضُهُ بَعْضًا كَمَا يَنْسَخُ الْقُرْآنُ بَعْضُهُ بَعْضًا). يشير إلى أن هذا الحديث منسوخ، وأعقب الباب بباب نسخ الماء من الماء ووجوب الغسل بالتقاء الختانين. ثم أن النووي ذكره منسوخاً في "خلاصة الأحكام" في فصل منسوخه وناسخه. وقال في "شرح مسلم": فالجمهور من الصحابة ومن بعدهم قالوا: أنه منسوخ.

ينظر: صحيح مسلم (٢٧١/١)، خلاصة الأحكام (١٩١/١)، شرح صحيح مسلم (٣٦/٤).

وَمَعْنَاهُ: وَجُوبُ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ مِنْ نُزُولِ الْمَاءِ^(١)؛ وَقَدْ وَجِدَ.

فُرُوعُ تِسْعَةٌ:

الْمَرْأَةُ إِذَا [نَزَلَ مِنْهَا الْمَنِي] ~~عَلَيْهَا~~ غُسْلُ^(٢).

فرع:
المرأة إذا
أنزلت المني

وَصِفَةُ مَنِئِّهَا - فِي الْعَادَةِ - : مَاءٌ أَصْفَرُ رَقِيقٌ^(٣)؛ وَقَدْ يَبْيِضُ لِفَضْلِ قُوَّتِهَا^(٤).

وَالْأَصْلُ فِيهِ مَا رُوِيَ أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ^(٥) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: ((هَلْ عَلَى إِحْدَانَا غُسْلٌ إِذَا هِيَ احْتَلَمَتْ، فَقَالَ: نَعَمْ إِذَا رَأَتْ ذَلِكَ،

^(١) ينظر: عون المعبود (٢٥٠/١)، تحفة الأحوذى (٣٠٩/١).

^(٢) في (هـ) [أنزلت المني]، وما أثبتناه من (م).

^(٣) ينظر: مختصر المزني (٢٢/١)، الحاوي (٢١٤/١)، البيان (٢٣٨/١)، فتح العزيز (١٨٢/١)، روضة الطالبين (١٩٦/١).

^(٤) ينظر: الإبانة [٢١-أ]، الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي (٣٠)، تحرير ألفاظ التنبيه (٤٤).

^(٥) ذكر هذه الزيادة النووي ونسبها للمتولي. المجموع (١١٣/٢).

^(٦) أم سليم بنت ملحان بن خالد بن زيد بن حرام الأنصارية، وهي أم أنس خادم النبي ﷺ، اشتهرت بكينيتها، واختلف في اسمها. أسلمت مع السابقين إلى الإسلام، خطبها أبو طلحة بعد أن قُتل زوجها مالك - والد أنس - فجعلت مهرها إسلامه، فأسلم وتزوجها، فكانت معه في غزواته مع النبي ﷺ، ولها قصص مشهورة.

ينظر: الاستيعاب (٤٣٧-٤٣٩/٤)، صفوة الصفوة (٣٥/٢)، الإصابة (٤٤١/٤) - (٤٤٢)، تهذيب التهذيب (٤٩٧/١٢).

فَلْتَغْتَسِلْ^(١).

فرع:
خروج المني
بعد الغسل

الثاني: إِذَا جَامَعَ الرَّجُلُ وَاغْتَسَلَ، ثُمَّ خَرَجَ مِنْ ذَكَرِهِ مَنِيٌّ آخَرَ بَعْدَ الْاِغْتِسَالِ/ (هـ) [٤٧-ب] / يَلْزُمُهُ أَنْ يَغْتَسِلَ ثَانِيًا، سَوَاءً كَانَ قَبْلَ الْبَوْلِ، أَوْ بَعْدَهُ^(٢).

قَالَ مَالِكٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : لَا غُسْلَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ بَقِيَّةُ الْمَنِيِّ الَّذِي اغْتَسَلَ لَهُ^(٣).

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : إِنْ كَانَ قَبْلَ الْبَوْلِ يَلْزُمُهُ الْغُسْلُ؛ لِأَنَّهُ بَقِيَّةُ مَنِيٍّ نَزَلَ بِالشَّهْوَةِ، وَاللَّذَّةِ؛ وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الْبَوْلِ فَلَا غُسْلَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ مَنِيٌّ آخَرٌ، وَقَدْ خَرَجَ بِغَيْرِ دَفْقٍ وَلَذَّةٍ^(٤).

^(١) أخرجه البخاري (٦٠/١) كتاب العلم، باب الحياء في العلم، حديث رقم (١٣٠).
ومسلم (٢٥١/١) كتاب الحيض، باب وجوب الغسل على المرأة بخروج المني منها،
حديث رقم (٣١٣).

^(٢) ينظر: الإبانة [٢١-أ]، الأم (٣٢/١)، مختصر المزني (٢٢/١)، الحاوي (٢١٦/١)،
المهذب (٢٨/١)، حلية العلماء (١٧١/١)، التهذيب (٣٢٤/١).

^(٣) وهو المشهور في المذهب، وفيه قول آخر: أنه يعيد الغسل؛ لأنه بالإنزال وجب عليه
كما يجب بالإيلاج.

ينظر: الكافي (١٢٧/١)، الذخيرة (٢٩٦-٢٩٧/١)، مواهب الجليل (٣٠٧/١).

^(٤) إذا اغتسل قبل أن يبول، ثم سال منه بقية المني، فعليه الاغتسال عند أبي حنيفة ومحمد

وَدَلِيلُنَا عَلَى مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : أَنَّا أَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّهُ لَوْ تَوَضَّأَ مِنْ
الْبَوْلِ، ثُمَّ خَرَجَ بَقِيَّةَ الْبَوْلِ مِنْ ذَكَرِهِ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ^(١)، وَكَذَا إِذَا خَرَجَ بَقِيَّةُ
الْمَنِيِّ^(٢).

فرع:
إذا انفصل المني
ولا يخرج

الثالث: إِذَا نَزَلَ الْمَنِيُّ إِلَى الذَّكَرِ، وَلَمْ يَخْرُجْ لَا يَجِبُ الْغُسْلُ

- رحمهما الله - وليس ذلك عند أبي يوسف - رحمه الله - لأنه يشترط مقارنة
الشهوة لخروج المني، إلا أنه لو خرج بقية المني بعد البول، أو النوم أو المشي لا يجب
الغسل باتفاق؛ لأنه مذي وليس بمني؛ لأن البول والنوم والمشي يقطع مادة الشهوة.
ينظر: المبسوط للسرخسي (٦٦/١)، البحر الرائق (١٢٨/١)، تحفة الفقهاء (٤٥/١)،
تبيين الحقائق (١٦/١)، الفتاوى الهندية (١٤)، مجمع الأنهر (٢٣/١).
وللحنابلة روايتان:

الأولى: لا يجب الغسل بخروجه؛ لأنه بقية المني الذي اغتسل له.
الثانية: يجب الغسل بخروجه.

ينظر: المغني (٢٣٣/١)، شرح الزركشي (١٣٣/١)، المبسوط (١٥٢)، الإنصاف
(٢٣١/١).

^(١) لم أقف على الإجماع على أن من توضأ، ثم خرج منه بقية البول، بأن عليه الوضوء.
وإنما هو ظاهر من الإجماع على أن كل خارج من السيلين ينقض الوضوء، والبول
من جملة. وإن عدم التنزه من البول موجب للعذاب. قال ابن رشد: وافقوا في هذا
الباب على انتقاض الوضوء من البول.

ينظر: الإجماع (٣١/١)، بداية المجتهد (٦٨/١)، اختلاف الأئمة الأعلام (٥١/١).

^(٢) لم يذكر المصنف الدليل على أبي حنيفة، ولعله اكتفى بالدليل على مالك، وقصد به
الدليل على المخالف. والله أعلم.

عِنْدَنَا^(١).

يُحْكِي عَنْ أَحْمَدَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّهُ قَالَ: يَجِبُ عَلَيْهِ الْغُسْلُ^(٢)
/ (م) [٧٣-١] /

وَدَلِيلُنَا: مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ لِعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ((إِذَا فَضَخْتَ
الْمَاءَ فَاغْتَسِلْ))^(٣).

^(١) ينظر: الحاوي (٢١٣/١)، التعليقة (٣٧٠/١-٣٧١)، حلية العلماء (١٧٠/١)،
الفتاوى الفقهية (٦٤/١).

وصورة المسألة كما حكاهما النووي: لو قبل امرأة فأحس بانتقال المني ونزوله فأمسك
ذكره؛ فلم يخرج منه في الحال شيء، ولا علم خروجه بعد ذلك. المجموع (١١٢/٢).
^(٢) وهو المذهب المنصوص عن الإمام أحمد، وعنه رواية أخرى: أنه لا يجب عليه الغسل ما
لم يخرج المني.

ينظر: المغني (٢٣١/١)، شرح الزركشي (١٣١/١)، المبدع (١٥١/١)، الإنصاف
(٢٣٠/١).

وأما الحنفية والمالكية فقد وافقوا الشافعية فقالوا: لا خلاف في عدم ثبوت حكم
الجنابة ووجوب الغسل إلا بخروج المني من العضو.

ينظر: البحر الرائق (١٢٧/١)، فتح القدير (٦٢/١)، حاشية ابن عابدين (٢٦٥/١)،
الفتاوى الهندية (١٤)، الذخيرة (٢٩٥/١ - ٢٩٦)، مواهب الجليل مع التاج
والإكليل (٣٠٧/١)، حاشية الدسوقي (٢٠٩/١).

^(٣) الحديث بهذا اللفظ أخرجه أحمد في مسنده (١٠٩/١) مسند علي بن أبي طالب،
حديث رقم (٨٦٨). وأبو داود (٥٣/١) كتاب الطهارة، باب في المذي، حديث رقم
(٢٠٦). والنسائي (١٠٨/١) (١٠٨/١) كتاب الطهارة، باب وجوب الغسل من

والفَضْحُ: الظُّهُورُ^(١) [٣].

فرع:
إذ اغتسل ثم
خرج إلى الرجل
من فرجها

~~[م]~~ الرَّابِعُ: إِذَا جَامَعَ امْرَأَتَهُ فَاعْتَسَلَتْ، ثُمَّ خَرَجَ مِنْ الرَّجُلِ مِنْ فَرْجِهَا. أَصْحَابُنَا قَالُوا: يَلْزِمُهَا الْوُضُوءُ، وَلَا غُسْلَ عَلَيْهَا^(٣).

وَكَانَ الْقَاضِي الْإِمَامُ^(٤) -رَحِمَهُ اللَّهُ- يَقُولُ: صُورَةُ الْمَسْأَلَةِ: إِذَا كَانَتْ الْمَرْأَةُ صَغِيرَةً لَا تُنْزِلُ، أَوْ كَانَتْ كَبِيرَةً، أَنْزَلَ الرَّجُلُ عَقِبَ الْإِيلَاجِ، بِحَيْثُ أَنَّهَا لَا تُنْزِلُ فِي مِثْلِ تِلْكَ الْحَالَةِ فِي الْعَادَةِ.

المني، حديث رقم (١٩٩). وأصله عند مسلم (٢٤٧/١) كتاب الحيض، باب المذي، حديث رقم (٣٠٣).

^(١) قال ابن الأثير: المراد بالفضح أي: دفعه، يريد المني. النهاية في غريب الحديث والأثر (٣٧٦/٢).

^(٢) في (م) [(إِذَا نَضَحَتْ الْمَاءَ فَاعْتَسَلَتْ)] وَالنُّضُوحُ: الظُّهُورُ. [، وما أثبتناه من (هـ)].
والحديث بهذا اللفظ أخرجه ابن حبان في صحيحه (٣٩١/٣) كتاب الطهارة، باب نواقض الوضوء، ذكر إيجاب الوضوء من المذي والاعتسال من المني، حديث رقم (١١٠٧). والبيهقي في الكبرى (١٦٩/١) كتاب الطهارة، باب المذي والودي لا يوجبان الغسل، حديث رقم (٧٧٠). وصححه الألباني. صحيح وضعيف الجامع الصغير (٦٣/٢).

قَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ: نَضَحَ الرَّجُلُ بِالْعَرَقِ نَضْحًا: فَضَّ بِهِ. وَنَضَحَتِ الْعَيْنُ تَنْضَحُ نَضْحًا وَانْتَضَحَتْ فَارْتَبَتْ بِالذَّمْعِ. لسان العرب (١٧٤/١٤).

^(٣) حكاة العمري قولاً لابن القاص. البيان (٢٣٩/١).

^(٤) قال النووي: واعلم أنه متى أطلق القاضي في كتب متأخري الخراسانيين كـ "النهاية" و"التتمة". فالمراد: القاضي حسين. تهذيب الاسماء واللغات (٣٧٦/٢).

فَأَمَّا إِذَا كَانَ الزَّمَانُ قَدْ امْتَدَّ فَالْغَالِبُ أَنَّهَا قَدْ أَنْزَلَتْ، وَقَدْ اخْتَلَطَ مِنْهَا بِمَنَى الرَّجُلِ، فَعَلَيْهَا أَنْ تَغْتَسِلَ ثَانِيًا^(١).

[منه] **الخامس:** (ن) [٣١-ب] // إِذَا شَكَّ هَلْ جَامَعَ أَمْ لَا؟ أَوْ هَلْ أَنْزَلَ الْمَنِيَّ أَمْ لَا؟ فَلَا غُسْلَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ^(٢). وَهَكَذَا لَوْ رَأَى فِي مَنَامِهِ أَنَّهُ اخْتَلَمَ، وَلَمَّا اتَّبَعَهُ لَمْ يَرِ الرُّطُوبَةَ، لَا غُسْلَ عَلَيْهِ^(٣) (٤).

فروع:
الشك في
حصول الجمابة

[منه] **السادس:** لَوْ رَأَى عَلَى ثَوْبِهِ أَثَرَ الْاِحْتِلَامِ، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الثَّوْبُ مِمَّا يَلْبَسُهُ غَيْرُهُ، فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْغُسْلُ، لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ مِنْ غَيْرِهِ؛ وَالْأَوَّلَى: أَنْ يَغْتَسِلَ^(٥).

فروع:
رؤية المني من
غير تذكر
الاحتلام

(١) ينظر: التعليقة (٣٧١/١)، الوسيط (٥٩/١)، روضة الطالبين (١٩٦/١).

(٢) ينظر: الأشباه والنظائر (٨٤/١)، موسوعة القواعد الفقهية (١١٠/٢).

(٣) ينظر: الأم (٣٢/١)، المذهب (٨/٢/١)، المجموع (١١٣/٢).

(٤) قال الماوردي: لأنه من حديث النفس. الحاوي (٢١٣/١).

وينظر: التبصرة (٢٧١/١)، المذهب (٢٨/١)، التهذيب (٣٢٢/١).

(٥) ينظر: الإبانة [٢١-أ]، الأم (٣٢/١)، التبصرة (٢٧٠/١)، بحر المذهب (١٩٥/١)،

البيان (٢٤١/١)، المجموع (١١٤/٢).

قال الماوردي: هذا إذا رأى المني في باطن الثوب، فإن رآه في ظاهره فلا غسل عليه

لجواز أن يكون أصابه من غيره. الحاوي (٢١٣-٢١٤).

وحكاه الشيرازي وغيره في الفراش. المذهب (٢٨/١).

وَأِنْ كَانَ لَا يَلْبَسُ [ذَلِكَ] الثَّوْبَ غَيْرُهُ؛ فَعَلَيْهِ أَنْ يَغْتَسِلَ لَا مَحَالَةَ،
وَيُعِيدَ كُلَّ صَلَاةٍ صَلَّاهَا بَعْدَ آخِرِ نَوْمَةٍ نَامَهَا فِي ذَلِكَ الثَّوْبِ، وَالْمُسْتَحَبُّ
أَنْ يُعِيدَ كُلَّ صَلَاةٍ صَلَّاهَا بَعْدَ نَوْمَةٍ يُتَوَهَّمُ فِيهَا الْإِحْتِلَامُ^(٢).

فرع:
إذا خلك في
الأثر هو
من أو مذني؟

[م:] السَّابِعُ: إِذَا رَأَى عَلَى ثَوْبِهِ رُطُوبَةً، وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّهَا مَذْنِيٌّ، أَوْ مَنٍِّ فَلَا
غُسْلَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ سَبَبَهُ^(٣) لَمْ يَتَحَقَّقْ^(٤).

✖ ما بين المعقوفتين مثبتة من (م) و(ن).

^(٢) ينظر: الإبانة [٢١-أ]، الأم (٣٢/١)، الحاوي (٢١٣/١-٢١٤)، المذهب (٢٨/١)،
المجموع (١١٤/٢).

^(٣) السبب: هو كل أمر جعل الشارع وجوده علامة على وجود الحكم، وانتفاؤه علامة
على انتفائه. أو هو: كل وصف ظاهر منضبط، دل الدليل السمعي على كونه معروفاً
الحكم الشرعي. وقيل: كل وصف ظاهر منضبط، يلزم من وجوده وجود الحكم،
ومن عدمه عدم الحكم.

ينظر: التعريفات (١٥٤)، الحدود الأنيقة (٧٢)، غاية الوصول (١٣).

^(٤) إذا خرج منه ما يشبه المني، والمذي واشتبه عليه، ففيه أربعة أوجه حكاهما الأصحاب:
أحدها: يجب الوضوء مرتباً، ولا يجب غيره. حكاه الإمام الجويني في "التبصرة"
والشيرازي والرافعي، فعلى هذا لو اغتسل كان كمُحْدِثٍ اغتسل.
الثاني: يجب غسل أعضاء الوضوء فقط ولا يجب ترتيبها، بل يغسلها كيف شاء، لأن
المتحقق هو وجوبها والترتيب مشكوك فيه. قال النووي: وهذا الوجه مشهور في
طريقة الخراسانيين، حكاه القاضي حسين عن القفال، ثم ذكر رجوعه عنه، وصححه
الإمام الجويني في "الجمع والفرق" وغلطه النووي.

فَلَوْ أَنَّهُ اغْتَسَلَ وَصَلَّى فِي ذَلِكَ الثَّوبِ، صَحَّتْ صَلَاتُهُ؛ لَاحْتِمَالِ أَنَّهُ
 مِنِّي، وَقَدْ اغْتَسَلَ بِسَبَبِهِ، وَغَسَلَ الثَّوبَ غَيْرُ وَاجِبٍ [عَلَيْهِ] X.
 وَإِنْ تَوَضَّأَ وَغَسَلَ الثَّوبَ وَصَلَّى فِيهِ، أَوْ فِي ثَوْبٍ آخَرَ صَحَّ، لَاحْتِمَالِ
 أَنَّهُ مَذِي، وَقَدْ تَوَضَّأَ لِأَجْلِهِ، وَغَسَلَ النَّجَاسَةَ (م) [٧٣-ب]//.
 فَأَمَّا إِنْ تَوَضَّأَ وَصَلَّى فِي ذَلِكَ الثَّوبِ مِنْ غَيْرِ غُسْلٍ؛ لَا تَصِحُّ صَلَاتُهُ؛
 لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ مِنِّيًّا، فَمَا اغْتَسَلَ؛ وَإِنْ كَانَ مَذِيًّا، فَمَا غَسَلَ الثَّوبَ، فَهُوَ
 عَلَى يَقِينِ الْخَطَأِ.

الثالث: أنه مخير بين التزام حكم المني، أو المذي، وهذا هو المشهور في المذهب،
 والذي قطع به المصنف، والفوراني، والجمهور، وصححه الروياني، والرافعي وغيرهم؛
 لأنه إذا أتى بمقتضى أحدهما بريء منه يقيناً، والأصل براءته من الآخر.
 الرابع: يلزمه مقتضى المني، والمذي جميعاً، وهو الذي اختاره الشيرازي، وجعله
 احتمالاً لنفسه، وحكاها الرافعي، واختاره البغوي، والنووي احتياطاً. لأنه ليس
 لأحدهما مزية على الآخر، فوجب عليه أن يجمع بين حكميهما، لِيُسْقَطَ الْفَرَضُ عَنْهُ
 بيقين.

ينظر: الإبانة [٢١-ب]، التبصرة (٢٧١/١)، الجمع والفرق (١٠٣/١-١٠٤)،
 التعليقة (٢٩٥-٢٩٦)، المهذب (٢٨/١)، بحر المذهب (١٩٥/١)، التهذيب
 (٢٣٤/١)، البيان (٢٤٣/١)، فتح العزيز (١٨١/١-١٨٢)، المجموع (١١٦/١-
 ١١٧).

X ما بين المعقوفين مثبتة من (هـ) و(ن).

[م: ١] الثَّامِنُ: الْمُوجِبُ لِلْغُسْلِ مَاذَا؟ اخْتَلَفُوا فِيهِ:

فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: نُزُولُ الْمَنِيِّ، أَوْ تَغْيِيبُ [الْحَشْفَةِ] ❖ فِي الْفَرْجِ، وَلَأَنَّ كُلَّ حُكْمٍ تَعَلَّقَ بِالْجَنَابَةِ تَعَلَّقَ بِسَبَبِهِ؛ كَتَحْرِيمِ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، وَمَسِّ الْمُصْحَفِ، وَتَحْرِيمِ الصَّلَاةِ^(١).

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: [عِلَّةُ الْإِيْحَابِ] ❖؛ الْقِيَامُ إِلَى الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُخَاطَبُ بِالْغُسْلِ قَبْلَ ذَلِكَ.

وَالصَّحِيحُ: أَنَّ نُزُولَ الْمَنِيِّ هُوَ الْمُوجِبُ عِنْدَ الْقِيَامِ إِلَى الصَّلَاةِ^(٢).
كَمَّا أَنَّ النِّكَاحَ يُوجِبُ الْإِمْرَاثَ^(٣) عِنْدَ الْمَوْتِ. وَالْوُطْءُ يُوجِبُ الْعِدَّةَ

❖ فِي (ن) [الذكر] والصحيح ما أثبتناه من (م) و(هـ) لتعلق الحكم بالحشفة.

^(١) قطع به البغوي والشيرازي في "التنبيه".

ينظر: التنبيه (١٨-١٩)، التهذيب (٣٢١/١).

❖ فِي (هـ) [علته إِيْحَابِ]، وما أثبتناه من (م) و(ن).

^(٤) وهو الذي صححه جمهور الأصحاب. وقال بعضهم: يوجب بالخروج وجوباً موسعاً ومع القيام إلى الصلاة وجوباً مضيقاً.

ينظر: المجموع (٢٥٩/١)، الفتاوى الفقهية الكبرى (٥٤/١)، أسنى المطالب (٥٩/١)،

غاية البيان (٤١/١)، حاشية الجمل (١٥٩/١).

^(٥) الميراث: مَصْدَرٌ وَرَثَ، يَرِثُ، أَرِثًا وَمِيرَاثًا، وَهُوَ انْتِقَالُ الشَّيْءِ مِنْ شَخْصٍ إِلَى شَخْصٍ أَوْ مِنْ قَوْمٍ إِلَى قَوْمٍ، وَهُوَ أَعْمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ بِالْمَالِ.

ينظر مادة (ورث) في: تهذيب اللغة (٨٥/١٥)، لسان العرب (٢٦٦/١٥)، تاج

العروس (٣٨٣/٥).

عِنْدَ [الطَّلَاق. ^(١)]

وَعَلَى هَذَا، الْمَوْجِبُ لِلْوُضُوءِ مَاذَا؟ / (هـ) [٤٨-١]

مِنْهُمْ مَنْ قَالَ: نَفْسُ الْحَدَثِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: الْقِيَامُ إِلَى الصَّلَاةِ.

وَالصَّحِيحُ: أَنَّ الْمَوْجِبَ لَهُ الْحَدَثُ عِنْدَ الْقِيَامِ [إِلَى الصَّلَاةِ] ❖ فَيَكُونُ

الْحَدَثُ عِلَّةً، وَالْقِيَامُ شَرْطاً ^(٢) ^(٣).

وَلَيْسَ يَظْهَرُ لِهَذَا الْاِخْتِلَافِ تَأْثِيرٌ فِي الْأَحْكَامِ. وَلَكِنَّ الْمَقْصُودَ أَنَّ

[تَبَيَّنَ عِلَّةً] ^(٤) الْحُكْمِ.

اصْطِلَاحًا: مَا تَرَكَهُ الْمَيِّتُ، وَخَلْفَهُ سِوَاءَ كَانَ مَالًا، أَوْ حَقًّا. وَيُسَمَّى التَّرِكَهُ. إِعَانَةً

الطَّالِبِينَ (٢٣٨/٣).

^(١) ينظر: المجموع (٢٥٩/١)، الفتاوى الفقهية الكبرى (٥٥/١).

❖ فِي (هـ) [الاطلاق] وما أثبتناه من (م) و(ن).

❖ ما بين المعقوفين ليست في (هـ).

^(٤) الشرط: تقدم التعريف به ص (١٩٣).^(٥) حكاه النووي عن المتولي والشاشي في "المعتمد". المجموع (٢٥٩/١).^(٦) فِي (م) و(هـ) [بني عليه] ولعل الصحيح ما أثبتناه من (ن) ~~والله أعلم~~ لقوله

قبلها: وَلَيْسَ يَظْهَرُ لِهَذَا الْاِخْتِلَافِ تَأْثِيرٌ فِي الْأَحْكَامِ.

وقال ابن حجر: صرح المتولي بأنه لا فائدة فيه، وإنما القصد به تبين علة الحكم.

الفتاوى الفقهية الكبرى (٥٤/١).

فرع:
خروج المني
من غير
مخرجه المعتاد

[م: ٢١] ~~م~~ التَّاسِعُ: إِذَا خَرَجَ الْمَنِيُّ مِنْ ثُقْبَةٍ فِي ذَكَرِهِ غَيْرِ الْإِحْلِيلِ؟ أَوْ ثُقْبَةٍ فِي خِصْيَتِهِ، أَوْ فِي صُلْبِهِ^(١)؛ فَالْحُكْمُ [فِيهِ؛ كَالْحُكْمِ] * فِي الْخَارِجِ الْمَعْهُودِ مِنَ السَّبِيلَيْنِ، إِذَا خَرَجَ مِنْ ثُقْبَةٍ عَلَى بَطْنِهِ؛ فَكُلُّ مَوْضِعٍ أَوْجَبَنَا هُنَاكَ بِهِ الْوُضُوءُ، فَهِيَ هُنَا تُوجِبُ الْغُسْلَ^(٢).

النوع الثاني من
الاغتسلات
الواجبة غسل
الحيض

[م: ٢٢] ~~م~~ النَّوْعُ الثَّانِي: غُسْلُ الْحَيْضِ^(٣).

وَالْأَصْلُ فِي وَجُوبِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾^(٤) وَمَعْنَاهُ: فَإِذَا تَطَهَّرْنَ بِالْمَاءِ، وَاغْتَسَلْنَ^(٥).

(١) حكى الأصحاب - في وجوب الغسل بخروج المني من ثقبه في الذكر - وجهان، حكاهما الماوردي والرويانى والشاشي والنووي وغيرهم.
الأول: لا يجب، وبه قطع القاضي أبو الطيب في "تعليقه" والشاشي.
والثاني: وجوب الغسل بمخرجه، قطع به البغوي. قال النووي: والصواب تفصيل المتولي.

ينظر: الحاوي (٢١٣/١)، بحر المذهب (١٩٤/١)، حلية العلماء (١٧٠/١)، التهذيب (٣٢١/١)، المجموع (١١٢/١).

* ما بين المعقوفتين ليست في (هـ) و(ن).

(٢) تقدم ذكره في المسألة رقم [١٤٠].

(٣) ينظر: الإبانة [٢١-ب]، مختصر المزني (٢٢/١)، المذهب (٢٩/١)، الوجيز (١٧/١)، حلية العلماء (١٧٢/١)، البيان (٢٤٣/١).

(٤) سورة البقرة: من الآية (٢٢٢).

(٥) ينظر: تفسير الطبري (٣٨١/٢)، تفسير البغوي (١٩٧/١).

فُرُوعٌ ثَلَاثَةٌ:

[١٣٠ م] أَحَدُهَا: بُدِنَ الْحَائِضُ لَيْسَ بِنَجَسٍ؛ حَتَّى لَوْ أَدْخَلَتْ يَدَهَا فِي مَاءٍ قَلِيلٍ لَا يُحْكَمُ بِنَجَاسَتِهِ، وَلَوْ أَصَابَ بَدَنُهَا ثَوْبًا رَطْبًا لَا يَصِيرُ نَجَسًا. وَهَكَذَا بَدَنُ الْجُنُبِ^(١).

فرع:
بدن الجنب
والحائض
ليس نجسًا

وَحُكِيَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّهُ قَالَ: بَدَنُ / (م) [٧٤-أ] / الْحَائِضِ وَالْجُنُبِ نَجَسٌ؛ حَتَّى لَوْ أَدْخَلَ الْجُنُبُ رِجْلَهُ فِي مَاءٍ قَلِيلٍ صَارَ نَجَسًا^(٢).
وَالدَّلِيلُ عَلَى الطَّهَارَةِ: مَا رُوي أَنَّ [رَسُولَ اللَّهِ ﷺ] قَالَ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: نَاوليني الخُمْرَةَ. ^(٣) قَالَتْ: أَنَا حَائِضٌ قَالَ [ﷺ] رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَيْسَتْ حَيْضُكَ فِي يَدِكَ^(٤).

^(١) ينظر: التعليقة (٣٨٠/١-٣٨١)، التبصرة (٢٧٤/١)، بحر المذهب (٢٠٦/١-٢٠٧)، فتح العزيز (١٨٧/١)، المجموع (١٢٠/١).

^(٢) ينظر: تحفة الفقهاء (٦٥/١)، بدائع الصنائع (٦٩/١)، البحر الرائق (١٦٦/١). ومذهب المالكية والحنابلة: أن بدن الجنب والحائض طاهر.

ينظر: المدونة (٣١/١)، التفریع (١٩٥/١)، المغني (٢٤٤/١)، شرح الزركشي (١٤٣/١).

^(٣) الخُمْرَةُ هي: مِقْدَارُ مَا يَضَعُ الرَّجُلُ عَلَى وَجْهِهِ فِي سُجُودِهِ مِنْ حَصِيرٍ، أَوْ نُسِيجَةٍ خَوْصٍ وَتَحْوِهِ وَلَا تَكُونُ خُمْرَةً إِلَّا فِي هَذَا الْمَقْدَارِ؛ سُمِّيَتْ خُمْرَةً، لِأَنَّ خِيُوطَهَا مَسْتَوْرَةٌ بِسَعْفِهَا.

ينظر: غريب الحديث للهروي (٢٧٧/١)، الفائق في غريب الحديث (٣٩٥/١)، النهاية في غريب الحديث والأثر (١٣٢-٥٣١/١).

❖ ما بين المعقوفتين ليست في (م).

وَرَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: ((لَقِيتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ / [٣٢-١] / رضي الله عنه
[وَأَنَا جُنُبٌ] ﷺ فَأَخَذَنِي بِيَدِي فَمَشَيْتُ مَعَهُ، فَلَمَّا جَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ،
كَرِهْتُ أَنْ أَجْلِسَ مَعَهُ وَأَنَا جُنُبٌ، فَمَضَيْتُ، وَاعْتَصَلْتُ، وَعُدْتُ إِلَى
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ ﷺ: أَيْنَ كُنْتَ؟ فَذَكَرْتُ لَهُ الْقِصَّةَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ: سُبْحَانَ اللَّهِ! إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ)) (٣).

[٢٢] الثَّانِي: الْحَائِضُ إِذَا أَجَبَتْ، أَوْ [كَانَتْ جُنُبًا فَحَاضَتْ] ❀ فَأَرَادَتْ أَنْ تَغْتَسِلَ مِنَ الْجَنَابَةِ؛ فَإِنْ قُلْنَا: الْحَائِضُ تَقْرَأُ الْقُرْآنَ، يَصِحُّ غُسْلُهَا فَتَسْتَفِيدَ إِبَاحَةَ [قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ] ❀.

(^١) أخرجه مسلم (٢٤٤/١) كتاب الحيض، باب جواز غسل الحائض رأس زوجها وترجيله، حديث رقم (٢٩٨).

~~X~~ ما بين المعقوفتين ليست في (م).

(٣) أخرجه البخاري (١٠٩/١) كتاب الغسل، باب الجنب يخرج ويمشي في السوق وغيره، حديث رقم (٢٨١). ومسلم (٢٤٤/١) كتاب الحيض، باب الدليل على أن المسلم لا ينجس، حديث رقم (٣٧١). وفيه ((فَأَسْأَلْتُ فَأُثِّبُ الرَّحْلَ فَأَغْتَسِلْتُ ثُمَّ جِئْتُ وَهُوَ قَاعِدٌ...)) الحديث.

❖ في (هـ) [الجنب حاضت]، وفي (ن) [الجنب إذا حاضت]، وما أثبتناه من (م)
❖ في (ن) [القراءة].

~~اجتماع خيوض والجنابة~~

وَإِنْ قُلْنَا: لَا يَحِلُّ لَهَا قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ، فَلَيْسَ لِعُغْلِيلِهَا مَعْنَى، فَتُؤْخَرُ
الْعُغْلُ إِلَى وَقْتِ انْقِطَاعِ الدَّمِ، وَتَعْتَسَلُ لِلأَمْرَيْنِ فِي دَفْعَةٍ، وَيَكْفِيهَا غُسْلٌ
وَاحِدٌ^(١).

[م: ٢٧] ~~الثالث: ذَكَرْنَا اخْتِلَافَ أَصْحَابِنَا - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - فِي [مُوجِبِ~~
~~الْعَلَّةِ] ❖ لِلْعُغْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ^(٣)، وَمِثْلُ ذَلِكَ الْاِخْتِلَافِ بَيْنَهُمْ فِي الْمُوجِبِ~~
~~لِلْعُغْلِ الْحَيْضِ^(٤). إِلَّا أَنَّ الْحَيْضَ أَمْرٌ يَمْتَدُّ وَيَدُومُ.~~

^(١) وضعفه الروياني.

ينظر: الإبانة [٢١-ب]، بحر المذهب (١/١٩٩)، المجموع (١/١١٨-١٢٠).

❖ في (ن) [العلة الموجهة]، وما أثبتناه من (م) و(هـ).

^(٣) تقدم ذكر الاختلاف في الموجب للغسل من الجنابة مسألة رقم: [٢١٧].

^(٤) حكى الأصحاب أربعة أوجه في الموجب للغسل من الحيض:

الأول: يجب الغسل بخروج الدم. قطع به البغوي وضعفه المصنف وحكاه الفوراني
وإمام الحرمين عن أبو بكر الإسماعيلي.

الثاني: يجب الغسل بانقطاع الدم. - وصححه النووي -.

الثالث: يجب الغسل بالقيام إلى الصلاة.

الرابع: يجب بالخروج، والانقطاع، والقيام إلى الصلاة. وصححه إمام الحرمين
والروياني.

ينظر: الإبانة [٢١-ب]، نهاية المطلب (١/١٤٨)، بحر المذهب (١/١٩٩)، التهذيب

(٣٢٥/١)، المجموع (١/١١٨)، حاشية الجمل (١/١٥٠).

فَالَّذِينَ قَالُوا: هُنَاكَ الْمَوْجِبُ لِلْغُسْلِ خُرُوجُ الْمَنِيِّ، اخْتَلَفُوا هَا هُنَا؛
فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: الْمَوْجِبُ هَا هُنَا خُرُوجُ الدَّمِّ؛ لِأَنَّ كُلَّ حُكْمٍ تَعَلَّقَ
بِالْحَيْضِ تَعَلَّقَ بِأَوَّلِهِ^(١) كَتَحْرِيمِ الوُطْءِ، وَالصَّلَاةِ، وَالصَّوْمِ، وَالْقِرَاءَةِ^(٢).
وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: الْمَوْجِبُ انْقِطَاعُ الدَّمِّ؛ لِأَنَّ الْغُسْلَ قَبْلَ انْقِطَاعِ الدَّمِّ لَا
يَصِحُّ. وَمِنْ الْمُحَالِ أَنْ نَقُولَ: الْغُسْلُ قَدْ وَجَبَ عَلَيْهَا، وَلَا طَرِيقَ لَهَا إِلَى
الْخُرُوجِ عَنِ الْوَاجِبِ^(٣). / (هـ) [٤٨-ب]

النوع الثالث من
الاغتسلات
الواجب غسل
النفاس

[م: ٢٧] النوع الثالث: الغسل من النفاس / (م) [٧٤-ب] // وَهُوَ وَاجِبٌ^(٤)؛ لِأَنَّ
الْغُسْلَ فِي الْأَحْكَامِ كُلِّهَا مِثْلُ الْحَيْضِ^(٥).

(١) ينظر: موسوعة القواعد الفقهية (١٦١/٩).

(٢) ينظر: الحاوي (٣٨٣-٣٨٤/١)، الإقناع للماوردي (٢٨-٢٩/١)، المذهب (٣٨/١)،
حلية العلماء (٢٢٦-٢٢٧/١)، مغني المحتاج (١٠٩-١١٠/١).

(٣) ينظر: البيان (٢٤٤/١).

(٤) ينظر: الإبانة [٢١-ب]، مختصر المزني (٢٢/١)، حلية العلماء (١٧٢/١)، التلخيص
(١٧٩)، المذهب (٢٩/١).

(٥) قال النووي: إذا نفست المرأة فلها حكم الحائض في الأحكام، إلا أربعة أشياء مختلف
في بعضها؛ أحدها: أن النفاس لا يكون بلوغاً؛ فإن البلوغ يحصل بالحمل قبله، والحيض
قد يكون بلوغاً.

الثاني: لا يكون النفاس استبراء في العدة، والحيض يكون استبراء في العدة.

الثالث: لا يحسب النفاس من عدة الإيلاء على أحد الوجهين، وإذا طرأ عليها قطعها؛
بخلاف الحيض فإنه يحسب ولا يقطع.

الرابع: لا ينقطع تنابع صوم الكفارة بالحيض؛ وفي انقطاعه بالنفاس وجهان.

فَكَذَا [في] ~~وَجُوبِ الْغُسْلِ~~؛ وَلَآئِهْ دَمٌ يَخْرُجُ مِنَ الرَّحِمِ، كَالْحَيْضِ
سَوَاءً^(٣).

[٢١] ~~فَرَعٌ~~ لَوْ وَلَدَتْ وَلَدًا، وَلَمْ تَرَ الدَّمَ هَلْ يَلْزِمُهَا الْغُسْلُ أَمْ لَا؟ اخْتَلَفُوا
فِيهِ؛ مِنْهُمْ مَنْ قَالَ^(٣): يَجِبُ؛ لِأَنَّ الْوَلَدَ خُلِقَ مِنَ الْمَنِيِّ وَخَرُجُ الْمَنِيِّ
يُوجِبُ الْغُسْلَ.

فرع:
النفاس إذا لم
تَرَ الدم

وزاد الماوردي: قدر النفاس مخالف لقدر الحيض في أقله وأكثره وأوسطه.
أما ما سوى هذه، فيستوي فيها الحائض والنفساء فيحرم على النفساء ما يحرم على
الحائض، ويسقط عن النفساء ما يسقط عن الحائض؛ والأحكام التي تستوي فيها
الحائض والنفساء ما يلي:
أحدها: أنه يمنع الصلاة، ويسقط القضاء. الثاني: أنه يمنع من الصيام، ويوجب القضاء.
الثالث: يمنع الطواف بالبيت. الرابع: يمنع دخول المسجد. الخامس: يمنع مس
المصحف. السادس: يمنع قراءة القرآن. السابع: يمنع الوطء. الثامن: يوجب الاغتسال
عند انقطاعهما.

ينظر: الحاوي (٣٨٣/١-٣٨٥)، المجموع (٣٧٠/٢-٣٧١)، الإقناع للشرييني
(٩٧/١ وما بعدها).

~~ما بين المعقوفتين ليست في (م) و(هـ).~~

^(٢) ينظر: البيان (٢٤٤/١).

^(٣) حكاه الماوردي عن ابن سريج وصححه. وصححه كذلك البغوي والرويانى والنووي
وقطع به جماعة من الأصحاب.

ينظر: الحاوي (٢١٧/١)، التعليقة (٣٧٢/١)، المهذب (٢٩/١)، التهذيب
(٣٢٥/١).

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ^(١): لَا يُوجِبُ الْغُسْلُ، كَمَا لَوْ خَرَجَ مِنْهَا دُودَةٌ،
وَحَصَاةٌ.
وَهَكَذَا لَوْ أَلْقَتْ مُضْغَةً^(٢). فَقِي وَجُوبِ الْغُسْلِ هَذَانِ الْوَجْهَانِ^(٣).

(١) حكاه الماوردي عن علي بن أبي هريرة، وصححه الشاشي. وحكى الفوراني الوجهين ولم يرجح.

ينظر: الإبانة [٢١-ب]، الحاوي (٢١٧/١)، بحر المذهب (١٩٧/١)، حلية العلماء (١٧٢/١)، البيان (٢٤٤/١).

(٢) الْمُضْغَةُ: الْقِطْعَةُ مِنَ اللَّحْمِ قَدَرُ مَا يَمْضَعُهُ الْإِنْسَانُ. وَجَمْعُهَا مُضْغٌ.
ينظر: الفائق في غريب الحديث (٦٧/٤)، النهاية في غريب الحديث والأثر (٦٦٤/٢).

وفي الحديث: ((إِنْ أَحَدَكُمْ يَجْمَعُ خَلْقَهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكُونُ عَلْقَهُ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ...)) الحديث. أخرجه البخاري (١١٧٤/٣) كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة، حديث رقم (٣٠٣٦).
(٣) الأول: لَا يَجِبُ الْغُسْلُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْمَى نَفَاسًا.

الثاني: وَجُوبُ الْغُسْلِ؛ لِأَنَّهُ مَنِيٌّ مَنَعْدٌ. وَهُوَ الصَّحِيحُ.
وقطع القاضي حسين والبعوي بوجوب الغسل في المضغة، وخصوا الوجهين بالعلقة.
ينظر: التعليقة (٣٧٢/١)، التهذيب (٣٢٥/١)، فتح العزيز (١٨٣/١)، المجموع (١١٩/١).

النوع الرابع من
الاغتسالات
الواجب غسل
الموت

[م] النوع الرابع: غُسلُ المَوْتِ^(١).

وَهُوَ مِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَاتِ^(٢)، [وَسَنَذَكُرُ مَسَائِلَهُ] * فِي مَوْضِعِهِ^(٣)، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

* * * *

^(١) ينظر: الإبانة [٢١-ب]، المذهب (١٢٧/١)، بحر المذهب (١٨٩/١)، الوسيط (٥٠٣/١)، روضة الطالبين (٩٨/٢)، المجموع (٨١/٥).

^(٢) فَرَضُ الْكِفَايَةِ: هُوَ مَا طَلَبَ الشَّارِعُ حُصُولَهُ مِنْ جَمَاعَةِ الْمُكَلَّفِينَ، مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى فَاعِلِهِ؛ لِأَنِّ مَقْصُودَ الشَّارِعِ حُصُولُ الْفِعْلِ فَقَطْ، فَإِذَا فَعَلَهُ الْبَعْضُ سَقَطَ الْإِثْمُ عَنِ الْبَاقِينَ، وَإِذَا لَمْ يُفْعَلْ نَهَائِيًّا أَثِمَ الْجَمِيعُ، لِتَعَلُّقِ الطَّلَبِ بِالْكُلِّ. وَسُمِّيَ فَرَضُ الْكِفَايَةِ، لِأَنَّ فِعْلَ الْبَعْضِ فِيهِ يَكْفِي فِي سُقُوطِ الْإِثْمِ.

ينظر: التمهيد للأسنوي (٧٤/١)، التحبير شرح التحرير (٨٧٤/٢)، المدخل لدراسة أصول الفقه (٧١).

* في (م) [وَسَنَذَكُرُهُ] وما أثبتناه من (هـ) و (ن).

^(٣) تنمة الإبانة الجزء الثاني [١٣١-أ] وما بعدها.

الفصل الثاني: في [الْأَغْسَالِ] ~~الْمَسْنُونَةِ~~^(٢) لأجل الصَّلَاةِ.

وهي خَمْسَةٌ:

[م:] ~~أَحَدُهَا~~: غُسْلُ الْجُمُعَةِ، وَهُوَ سَنَةٌ مُسْتَحَبَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ عِنْدَنَا^(٣).
وَقَالَ مَالِكٌ: غُسْلُ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ^(٤).

~~في (م)~~ [الاغسال]، وما أثبتناه من (هـ) و (ن).

^(٢) قال الرملي - رحمه الله -: وضابط الفرق بين الغسل الواجب والمستحب: أن ما شرع بسبب ماض كان واجباً، كالغسل من الجنابة، والحيض، والنفاس، والموت؛ وما شرع لمعنى في المستقبل كان مستحباً. نهاية المحتاج (٣٢٩/٢).

^(٣) ينظر: الإبانة [٢١-ب]، الأم (٣٢/١)، مختصر المزني (٥١/١)، التلخيص (١٧٩)، الحاوي (٣٧٣/١)، التعليقة (٥٣١/١).

^(٤) المشهور في المذهب المالكي أن غسل الجمعة مسنون: وحكى اللخمي الوجوب. ومحل الخلاف: إذا لم يكن له رائحة لا يذهبها إلا الغسل وإلا وجب. قال اللخمي: الغسل لمن لا رائحة له حسن، ولمن له رائحة واجب؛ كالحوات والقصاب. ينظر: الكافي (١٤/١)، الذخيرة (٣٤٨/٢)، مواهب الجليل (١٧٥/٢)، حاشية الدسوقي (٣٨٤/١).

ومذهب الحنفية والحنابلة أن غسل الجمعة سنة.

ينظر: مختصر القدوري (٤٣/١)، تحفة الفقهاء (٤٩/١-٥٠)، مجمع الأهر (٢٤/١)، الشرح الكبير (١٦٢/١)، المبدع (١٦٢/١)، الإنصاف (٢٤٧/١).

النوع الأول
من الاغتسالات
المسنونة غسل
الجمعة

وَدَلِيلُنَا: مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: ((مَنْ تَوَضَّأَ [يَوْمَ الْجُمُعَةِ] فِيهَا وَنِعِمَّتْ، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ))^(١).
 وَرُوِيَ (أَنَّ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دَخَلَ الْمَسْجِدَ، وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى الْمَنْبَرِ^(٢) يَخْطُبُ فَقَالَ لَهُ آيَةُ سَاعَةٍ هَذِهِ؟ فَقَالَ: كُنْتُ فِي السُّوقِ، فَلَمَّا [إِنْ] سَمِعْتُ النَّدَاءَ تَوَضَّأْتُ، وَجِئْتُ، فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَالْوُضُوءُ أَيْضًا، وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ بِالْغُسْلِ^(٣)).
 وَجْهُ الدَّلِيلِ: أَنَّ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَرَكَ الْغُسْلَ، وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَا أَمَرَهُ بِالرُّجُوعِ

❖ ما بين المعقوفتين ليست في (م) و(هـ).

^(٢) أخرجه أبو داود (٩٧/١) كتاب الطهارة، باب الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة. حديث رقم (٣٥٤). والترمذي (٣٦٩/٢) كتاب الجمعة، باب ما جاء في فضل الغسل يوم الجمعة حديث رقم (٤٩٧). النسائي (٥٢٢/١) كتاب الجمعة، باب فضل الغسل حديث رقم (١٦٨٤). قال الترمذي: حديث حسن. وقال ابن عبد الهادي: هذا الحديث مرسل. وقال الألباني في تحقيقه على "المشكاة": حسن.

ينظر: المحرر (١٣٢)، مشكاة المصابيح (١١٨/١).

^(٣) المنبر: محل رفع الصوت أو آله.

ينظر: أنيس الفقهاء (١١٧)، تحرير التنبيه (٩٦).

❖ ما بين المعقوفتين ليست في (هـ) و(ن).

^(٥) أخرجه البخاري (٣٠١/١) كتاب الجمعة، باب فضل الجمعة، حديث رقم (٨٤٢). ومسلم (٥٨٠/٢) كتاب الجمعة، باب وجوب غسل الجمعة على كل بالغ، حديث رقم (٨٤٥). ولم يذكر البخاري (عثمان) وإنما أخرجه بلفظ (فدخل رجل).

رَسُولُ/ (م) [٧٥-ا] / الله ﷺ قَالَ: ((مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ، ثُمَّ رَاحَ^(١) فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَةً^(٢)))^(٣). وَقَوْلُهُ: ((غُسْلُ الْجَنَابَةِ)) يَعْنِي: غُسْلًا كَغُسْلِ الْجَنَابَةِ^(٤).

وَمُقْتَضَى الْخَبَرِ: أَنْ يَكُونَ غُسْلُهُ عِنْدَ الرَّوَاحِ؛ إِلَّا أَنَّهُ لَوْ اغْتَسَلَ فِي ابْتِدَاءِ النَّهَارِ، وَأَخَّرَ الْخُرُوجَ، كَانَ مُؤَدِيًا لِلسُّنَّةِ^(٥).
[حَتَّى لَوْ اغْتَسَلَ وَأَحْدَثَ بَعْدَهُ، ثُمَّ لَمْ يُعِدْ الْغُسْلَ، وَلَكِنْ تَوَضَّأَ كَانَ مُؤَدِيًا لِلسُّنَّةِ^(٦)].

(١) الرَّوَاحُ: الانْصِرَافُ إِلَى الشَّيْءِ قَبْلَ الزَّوَالِ، وَبَعْدَهُ.

ينظر مادة (روح) في: المصباح المنير (٢٤٣/١)، القاموس المحيط (٢٢١).

(٢) قَرَّبَ وَمِنْهُ الْقُرْبَةُ وَالْقُرْبَانُ: وَمَا هُوَ مَا يُتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنَ الطَّاعَاتِ.

وَالْبَدَنَةُ: تَقَعُ عَلَى الْجَمَلِ، وَالنَّاقَةِ، وَالْبَقَرَةِ، وَهِيَ بِالْإِبِلِ أَشْبَهُ؛ وَسُمِّيَتْ: بَدَنَةً؛ لِعَظَمَتِهَا وَسِمَتِهَا. وَمَعْنَى قَوْلِهِ: ((فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَةً)) أَي: كَمَنْ تَقَرَّبَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِإِرَاقَةِ دِمَائِهَا عِنْدَ بَيْتِ اللَّهِ تَعَالَى. النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ (١١٤/١) وَ(٤٣٠/٢).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٠١/١) كِتَابُ الْجُمُعَةِ، بَابُ فَضْلِ الْجُمُعَةِ، حَدِيثٌ رَقْمُ (٨٤١). وَمُسْلِمٌ (٥٨٢/٢) كِتَابُ الْجُمُعَةِ، بَابُ الطَّيِّبِ وَالسَّوَاكِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، حَدِيثٌ رَقْمُ (٨٥٠).

(٤) يَنْظُرُ: عَوْنُ الْمَعْبُودِ (١١/٢)، تَحْفَةُ الْأَحْوَذِيِّ (٨/٣).

(٥) يَنْظُرُ: مُخْتَصَرُ الْمَزْنِيِّ (٥٢/١)، الْحَاوِي (٤٢٧/٢)، الْمَجْمُوع (٢٨٨/٤).

(٦) يَنْظُرُ: الْمَرْجِعُ السَّابِقُ.

❖ مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ لَيْسَتْ فِي (م).

وَعِنْدَ مَالِكٍ: إِذَا لَمْ يَخْرُجْ إِلَى الصَّلَاةِ بَعْدَ الْغُسْلِ لَا يَكُونُ [هُوَ] مُؤَدِّيًا لِلْسُنَّةِ^(٢).

وَدَلِيلُنَا: قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: ((فَاغْتَسِلُوا فِيهِ))^(٣)، وَقَدْ اغْتَسَلَ.

فرع:
 حكم غسل
 الجمعة في حق من
 يحضرها أو من لا
 يحضرها

[م: ٢] **الثَّالِثُ:** غَسَلَ الْجُمُعَةَ مَأْمُورٌ بِهِ فِي حَقِّ مَنْ [يَحْضُرُونَ الْجُمُعَةَ، وَيُرِيدُونَ فَضْلَ] ~~الجمعة~~ [الجمعة] ~~الجمعة~~ ^(١) / (هـ) [٤٩-] /

~~ما بين المعقوفتين ليست في (م) و(هـ).~~

(٢) قالوا: يشترط لصحة غسل الجمعة أن يكون متصلاً بالرواح إلى الصلاة، لأن المقصود أن يصلي على أكمل هيئات النظافة، فإن تراخى يسيراً فلا شيء عليه وإن طال استأنف.

ينظر: المدونة (١٤٥/١)، جامع الأمهات (١٢٥/١)، الذخيرة (٣٤٨/٢-٣٤٩)، مواهب الجليل (١٧٤/٢).

ومذهب الحنفية والحنابلة عدم اشتراط ذلك.

ينظر: المبسوط للسرخسي (١/٨٩-٩٠)، البحر الرائق (١/١٤٨-١٤٩)، حاشية ابن عابدين (١/٢٧٦-٢٧٧)، المغني (٢/١٦٢)، الإنصاف (٢/٤٠٨)، هداية الراغب (٦٨).

(۳) تقدم تخریجہ ص (۵۳۹).

❧ في (ن) [يريد أن يصلي] وما أثبتناه من (م) و(هـ).

❧ في (هـ) [الجماعة] وما أثبتناه من (م) و(ن).

(٦) ينظر: الإبانة [٢٢-أ]، الحاوي (٣٧٣/١)، التعليقة (٥٣٣/١-٥٣٤)، التهذيب (٣٢٩/١)، الإقناع للشرييني (٧١/١).

فَأَمَّا الَّذِينَ لَا يَحْضُرُونَ الْجُمُعَةَ مِنَ النِّسَاءِ، وَالْمَسَافِرِينَ، وَالْعَبِيدِ هَلْ يُسَنُّ لَهُمُ الْاِغْتِسَالُ أَمْ لَا؟ فِيهِ وَجْهَانِ:
أَحَدُهُمَا: يُسَنُّ^(١)؛ لِعُمُومِ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ((غُسْلُ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ))^(٢).

وَالثَّانِي: لَا يُسَنُّ. وَهُوَ الصَّحِيحُ^(٣)؛ لِأَنَّ غُسْلَ الْجُمُعَةِ إِنَّمَا شُرِعَ لِقَطْعِ الرِّوَاثِ فَلَا يُؤْذِي النَّاسَ بِرِوَاثِهِ إِذَا حَضَرَ مَعَهُمْ، عَلَى مَا رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: (كَانَ النَّاسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عُمَالاً أَنْفُسَهُمْ، وَكَانَ عَامَةً لِبُوسِهِمُ الْوَبَرُ^(٤))، وَالْمَسْجِدُ عَلَى عَرِيشٍ^(٥)

(١) حكاه القاضي حسين والنووي والشاشي.

ينظر: التعليقة (٥٣٤/١)، حلية العلماء (٢٤٠/٢)، المجموع (١٦١/١).

(٢) أخرجه البخاري (٢٩٣/١) كتاب الجمعة، باب الطيب للجمعة حديث رقم (٨٤٠).

ومسلم (٥٨٠/٢) كتاب الجمعة، باب وجوب غسل الجمعة على كل بالغ من الرجال. حديث رقم (٨٤٦).

(٣) قطع به ابن القاص والماوردي والبقوي والشاشي.

ينظر: التلخيص (١٨٠)، الحاوي (٣٧٣/١)، التعليقة (٥٣٤/١)، التهذيب

(٣٢٩/١)، المجموع (١٦١/١).

(٤) الْوَبَرُ: صُوفَ الْإِبِلِ، وَالْأَرَانِبِ، وَالثَّعَالِبِ وَنَحْوَهَا كَانُوا يَتَّخِذُونَهَا مَلَابِسًا، وَيُوتُونَ.

ينظر مادة (وبر) في لسان العرب (١٩٨/١٥).

(٥) العريش: كل ما يُسْتَقَلُّ به. والعروش العيذان تنصب ويظل عليها. واحدها عرش.

النهاية في غريب الحديث والأثر (١٨٢/٢).

فَكَانُوا إِذَا حَضَرُوا لِلصَّلَاةِ تَعَرَّقُ أَبْدَانُهُمْ؛ فَتَفْوَحَ مِنْهُمْ رَائِحَةٌ. فَقِيلَ لَهُمْ: لَوْ اغْتَسَلْتُمْ^(١). فَمَنْ لَا يُرِيدُ الْحُضُورَ لَا تَثْبُتُ السُّنَّةُ فِي حَقِّهِ.

النوع الثاني:
من الاغتسالات
المستونة غسل
العید

[م] **الثاني: غُسْلُ الْعِيدِ^(٢). وَالْاِغْتِسَالُ يَوْمَ الْعِيدِ مَسْنُونٌ^(٣)؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ**

قال ابن حجر: أي: على مثل العريش، وإلا فالعريش هو سقفه. والمراد: أنه كان مضلاً بالجريد والخص، ولم يكن محكم البناء. فتح الباري (٢٥٨/٤).
والجريد: سَعْفُ النَّخْلِ. وَقِيلَ: السَّعْفَةُ رَطِيَّةٌ، وَالْيَابِسَةُ جَرِيدَةٌ. وَقِيلَ: الْجَرِيدُ الَّذِي يُجَرَّدُ عَنْهُ الْخُوصُ وَلَا يُسَمَّى جَرِيداً مَا دَامَ الْخُوصُ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا يُسَمَّى سَعْفاً.
ينظر مادة (جرد) في: لسان العرب (٢٣٧/٢)، المصباح المنير (٩٦/١).
والخص: وَرَقُ النَّخْلِ، الْوَاحِدَةُ خُوصَةٌ. مادة (خص) المصباح المنير (١٨٣/١).
^(١) أخرجه بنحوه مسلم في الصحيح (٥٨١/٢) كتاب الجمعة، باب وجوب غسل الجمعة. حديث رقم (٨٤٧). عن عائشة أنها قالت: كان الناس أهل عمل ولم يكن لهم كفاة فكانوا يكون لهم ثقل فقل لهم: لو اغتسلتم يوم الجمعة.
^(٢) العید لغة: مُشْتَقٌّ مِنَ الْعُودِ، وَهُوَ الرَّجُوعُ وَالْمُعَاوَدَةُ، لِأَنَّهُ يَتَكَرَّرُ. وَجَمْعُهُ أَعْيَادٌ. وَهُوَ كُلُّ يَوْمٍ فِيهِ جَمْعٌ وَالْعِيدُ عِنْدَ الْعَرَبِ الْوَقْتُ الَّذِي يُعُودُ فِيهِ الْفَرَحُ وَالْحُزْنُ.
ينظر مادة (عود) وفي: الصحاح (٤٤٩/٢)، لسان العرب (٤٦١/٩).
وهو يوماً الفطر من رمضان - وهو أول يوم من شوال - ويوم الأضحى - وهو اليوم العاشر من ذي الحجة - ليس للمسلمين عيد غيرهما.
ينظر: النظم المستعذب (١١٥/١)، معجم الألفاظ والمصطلحات الفقهية (٥٥٩/٢).
^(٣) ينظر: مختصر المزني (٥٢/١)، التلخيص (١٧٩)، التعليقة (٥٣٣/١)، مغني المحتاج (٢٩١/١).

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي خُطْبَةِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ: ((أَنَّ هَذَا يَوْمٌ جَعَلَهُ اللَّهُ عِيدًا لِلْمُسْلِمِينَ فَأَغْتَسِلُوا فِيهِ))^(١) فَشَبَّهَ الْجُمُعَةَ بِالْعِيدِ. ثُمَّ الْغُسْلُ مَشْرُوعٌ فِي [يَوْمِ] الْجُمُعَةِ؛ فَفِي (م) [٧٥-ب] / الْعِيدِ أَوْلَى^(٣).

فَرْعَانِ:

[م: ١٣٨] ~~أَحَدُهُمَا: غُسْلُ الْعِيدِ جَائِزٌ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ^(٤).~~
وَهَلْ يَجُوزُ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ أَمْ لَا؟ فِيهِ وَجْهَانِ^(٥).

فَرْعَانِ:
غُسْلُ الْعِيدِ
بَعْدَ طُلُوعِ
الْفَجْرِ

^(١) أخرجه مالك في الموطأ (٦٥/١) كتاب الطهارة، باب ما جاء في السواك، حديث رقم (١٤٤). وابن ماجه (٣٤٩/١) كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في الزينة يوم الجمعة، حديث رقم (١٠٩٨). والبيهقي في الكبرى (٢٤٣/٣) كتاب الجمعة، باب السنة في التنظيف يوم الجمعة بغسل، حديث رقم (٥٧٥٢). وقال: الصحيح أنه مرسل، وقد روي موصولاً ولا يصح وصله. وصححه الألباني.

ينظر: صحيح وضعيف الجامع الصغير (٤٦٨/٩).

~~ما بين المعقوفتين مثبتة من (ن) و(هـ).~~

^(٣) ينظر: الحاوي (٤٨٣/٢).

^(٤) ينظر: الحاوي (٣٧٤/١)، المجموع (١٦٢/٢)، أسنى المطالب (٢٦٥/١).

وقال الشريبي والدمياطي أنه يستحب الغسل بعد الفجر.

ينظر: الإقناع (٧١/١)، إعانة الطالبين (٧٢/٢).

قال ابن حجر: قضية قولهم أن الغسل لليوم لا لصلاة... وأنه يسن فعله ولو بعد

الصلاة. الفتاوى الفقهية الكبرى (٢٧١/١).

^(٥) حكى الوجهان الماوردي، والفوراني، والقاضي حسين، والبغوي، والنووي وغيرهم

وصححو الجواز.

أَحَدُهُمَا: لَا يَجُوزُ قِيَاسًا عَلَى غُسْلِ الْجُمُعَةِ. وَالثَّانِي: يَجُوزُ.
وَالْفَرْقُ: أَنَّ صَلَاةَ الْجُمُعَةِ تَكُونُ بَعْدَ الزَّوَالِ؛ فَإِذَا اغْتَسَلَ لَهَا [قَبْلَ] *
طُلُوعِ الْفَجْرِ يَطُولُ الْفَصْلُ، وَأَمَّا صَلَاةُ الْعِيدِ فَتَكُونُ ابْتِدَاءَ النَّهَارِ فَلَا
يَطُولُ الْفَصْلُ فَعَلَى هَذَا ^(٣) لَا يَجُوزُ فِي جَمِيعِ اللَّيْلِ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ فِي آخِرِ
اللَّيْلِ، مِثْلُ أَذَانِ ^(٣) الصُّبْحِ سَوَاءً.

[م: ٢٨] ~~وَالثَّانِي: غُسْلُ الْعِيدِ مُسْتَحَبٌّ لَجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ الصِّغَارِ، وَالْكِبَارِ،~~
~~وَالنِّسَاءِ، وَالرِّجَالِ ^(٤) بِخِلَافِ غُسْلِ الْجُمُعَةِ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ^(٥).~~

فرع:
غسل العيد
مستحب لجميع
المسلمين

ينظر: الإبانة [٢٢-أ]، الحاوي (٣٧٤/١-٣٧٥) (٤٨٣/٢)، التعليقة (٥٣٣/١)،
التهذيب (٣٣٣/١)، المجموع (١٦٢/٢).

* في (م) [بَعْدَ] والصحيح ما أثبتناه من (ن) و(هـ)؛ لأن المسألة في حكم الاغتسال قبل
طلوع الفجر. والله أعلم.

^(٢) فعلى القول بالجواز، فهل يجوز في جميع الليل أم لا ؟ فيه ثلاثة أوجه:
أحدها: يجوز في جميع الليل، وهو ظاهر قول ابن القاص.
الثاني: لا يجوز إلا عند السحر، وهو الذي قطع به المصنف.
الثالث: يجوز في النصف الثاني لا قبله، وصححه النووي.

ينظر: التلخيص (١٨٠)، المجموع (١٦٢/٢).

^(٣) الأذان هو: قول مخصوص يعلم به وقت الصلاة المفروضة. الإقناع للشريبي
(١٣٩/١).

^(٤) ينظر: الإبانة [٢٢-أ]، التعليقة (٥٣٣/١)، الحاوي (٣٧٣/١)، الإقناع للشريبي
(٧١/١).

^(٥) تقدم بيان الوجهين في المسألة رقم [٢٢٩].

لأنَّ المقصودَ هناك إزالةَ الرائحةِ، فاختصَّ بالذين يحضرون الجمعةَ؛
وهنا المقصودُ التَّنْظِيفُ لِلزَّيْنَةِ، وَالتَّجَمُّلِ، وَكُلُّ النَّاسِ مَأْمُورِينَ [فيه] ✕
بإظهارِ [الزَّيْنَةِ وَ] ✕ التَّجَمُّلِ^(٣).

النوع الثالث
من الاغتسلات
المسنونة: الغسل
لصلاة الاستسقاء

[م: ١] ✕ **الثالث: الغسلُ لِصَّلَاةِ الْإِسْتِسْقَاءِ**^(٤) مَسْنُونٌ^(٥). لِأَنَّ حُكْمَ صَّلَاةِ
الْإِسْتِسْقَاءِ حُكْمُ صَّلَاةِ الْعِيدِ^(٦)، فَيُسَنُّ الْغُسْلُ لَهَا كَمَا يُسَنُّ لِصَّلَاةِ الْعِيدِ.

النوع الرابع
من الاغتسلات
المسنونة: اغتسال
الكافر إذا أسلم

[م: ٢] ✕ **الرابع: الكافرُ إِذَا أَسْلَمَ، وَلَمْ يَكُنْ / (ن) [١-٣٣] قَدْ أَصَابَتْهُ جَنَابَةٌ قَبْلَ**
الْإِسْلَامِ، يُسَنُّ لَهُ أَنْ يَغْتَسِلَ عِنْدَنَا^(٧).

✕ ما بين المعقوفتين ليست في (ن).

✕ ما بين المعقوفتين ليست في (ن).

^(٣) ينظر: الحاوي (٣٧٣/١)، التهذيب (٣٢٩/١)، المجموع (١٦٢/٢)، أسنى المطالب (٢٦٥/١).

^(٤) الاستسقاء: طلب السقيا - أي: المطر - من الله تعالى عند الجذب على وجه مخصوص.

ينظر: النظم المستعذب (١١٩/١)، شرح الزرقاني (٣٨٣/١).

^(٥) ينظر: التنبيه (٢٠)، المجموع (١٦٢/٢)، مغني المحتاج (٢٩١/١).

^(٦) حكم صلاة الاستسقاء، وحكم صلاة العيدين سنة مؤكدة، قال الشافعي في حكم صلاة الاستسقاء: لا يخالف صلاة العيد في شيء. وقال الشربيني في كيفية صلاة الاستسقاء: كالعيد في الأركان والشرائط والسنن.

ينظر: الأم (٢٥٠/١)، الإقناع للماوردي (٥٥/١)، مغني المحتاج (٣٢٤/١).

^(٧) ينظر: الأم (٣٢/١)، التلخيص (١٧٩)، حلية العلماء (١٧٢/١)، التهذيب (٣٣٥/١).

وَقَالَ أَحْمَدُ: يَجِبُ عَلَيْهِ الْغُسْلُ^(١).

وَدَلِيلُنَا: أَنَّ أَكْثَرَ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَسْلَمُوا عَنْ كُفْرٍ، فَلَوْ كَانَ يَجِبُ عَلَى كُلِّ مَنْ أَسْلَمَ أَنْ يَغْتَسِلَ؛ لَأَنْتَشَرَ الْأَمْرُ بِهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَظَهَرَ^(٢). وَلَمَّا لَمْ يُنْقَلْ إِلَّا نَقْلًا خَاصًّا^(٣)، دَلَّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ

(١) وهو المنصوص المختار. وعنه رواية: أنه يستحب وليس بواجب.

ينظر: شرح الزركشي (١/١٣٨-١٣٩)، المبدع (١/١٥٦-١٥٧)، الإنصاف (١/٢٣٦).

ومذهب الحنفية إن أسلم ولم يكن جنباً فإن الغسل مندوب له، وإن كان جنباً، اختلفوا فقيل: الغسل واجب. وقيل: لا يجب عليه الغسل.

ينظر: المبسوط للسرخسي (١/٩٠)، البحر الرائق (١/١٥٠)، حاشية ابن عابدين مع الدر المختار (١/٢٧٦)، مجمع الأثر (١/٢٥).

ومذهب المالكية وجوب الغسل على الكافر إذا أسلم.

ينظر: التفریع (١/١٩٧)، التلقين (١/٥٢)، الذخيرة (١/٣٠٢)، مواهب الجليل (١/٣١١).

(٢) ينظر: المذهب (١/٢٩)، المجموع (٢/١٢١)، الإقناع للشربيني (١/٧١)، فتح المعين (٢/٧٣).

(٣) أَحَدُهَا: مَا رُوِيَ عَنْ قَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ ((أَنَّهُ أَسْلَمَ؛ فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَغْتَسِلَ بِمَاءٍ، وَسِدْرٍ)). أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١/٩٨) كتاب الطهارة، باب الرجل يسلم فيؤمر بالغسل، حديث رقم (٣٥٥). والترمذي (٢/٥٠٢) كتاب الصلاة، باب ما ذكر في الاغتسال عندما يسلم الرجل حديث رقم (٦٠٥). والنسائي (١/١٠٧) كتاب الطهارة، باب غُسل الكافر إذا أسلم حديث رقم (١٩٣).

لَيْسَ مِنَ الْوَاجِبَاتِ؛ وَلَأنَّ الْإِسْلَامَ عِبَادَةٌ، وَالْإِثْيَانُ بِالْعِبَادَةِ لَا يُوجِبُ غُسْلًا، كَسَائِرِ الْعِبَادَاتِ^(١).

[وَاحتجَّ أَحْمَدُ بِمَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِلَّذِي أَسْلَمَ: ((أَحْلِقْ عَنْكَ شَعْرَ كُفْرِكَ، وَاغْتَسِلْ))^(٢).

وَمَا رُوِيَ ((أَنَّ ثَمَامَةَ بْنَ أَثَالٍ أَسْلَمَ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: اذْهَبُوا بِهِ إِلَى حَائِطٍ بَنِي فُلَانٍ فَمُرُّوهُ أَنْ يَغْتَسِلَ)). أخرجه أحمد (٣٠٤/٢) مسند أبي هريرة، حديث رقم (٨٠٢٤). والبيهقي (١٧١/١) كتاب الطهارة، باب الكافر يسلم فيغتسل، حديث رقم (٧٧٦). وأصل القصة في الصحيحين، أنه اغتسل من غير ذكر الأمر بالغسل. فقد أخرجه البخاري (١٥٨٩/٤) كتاب المغازي، باب وفد بني حنيفة وحديث ثمامة بن أثال، حديث رقم (١١٤). ومسلم (١٣٨٦/٣) كتاب الجهاد، باب ربط الأسير وحبسه وجواز المن عليه، حديث رقم (١٧٦٤).

وما رُوِيَ عن واثلة بن الأسقع ﷺ قال: ((لَمَّا أَسْلَمْتُ أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ لِي: اذْهَبْ فَاغْتَسِلْ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ وَأَلْقِ عَنْكَ شَعْرَ الْكُفْرِ)). أخرجه الطبراني في المعجم الصغير (١١٧/٢) حديث رقم (٨٨٠). والحاكم في المستدرک (٦٥٩/٣)، باب ذكر واثلة بن الأسقع ﷺ، حديث رقم (٦٤٢٨).

وفي المعجم الكبير (١٤/١٩) عن هاشم بن قتادة الرهاوي عن أبيه قال: ((أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَسْلَمْتُ فَقَالَ لِي: يَا قَتَادَةَ اغْتَسِلْ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَأَحْلِقْ عَنْكَ شَعْرَ الْكُفْرِ)). حديث رقم (٢٠).

^(١) ينظر: المجموع (١٢٢/٢).

^(٢) تقدم تخريجه.

إِلَّا أَنَا نَحْمِلُهُ عَلَى الْاسْتِحْبَابِ^(١) ❖

الفروع الخماس
من الاغتسلات
المسنونة: الغسل
من غسل الميت

[م: ٢٥] ❖ **الخامس:** / (م) [١-٧٦] / **الْغُسْلُ مِنْ غَسَلِ الْمَيِّتِ مَأْمُورٌ بِهِ عِنْدَنَا^(٢)**
وَحُكِّي عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الْمَزْنِيِّ^(٣) - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّهُ لَيْسَ
[ذَلِكَ] ❖ بِمَشْرُوعٍ^(٤).

^(١) قال النووي: والجواب عن الأحاديث من وجهين: أحدهما: حملهم على الاستحباب
جمعاً بين الأدلة؛ ويؤيده أنه ﷺ أمر قيساً أن يغتسل بماء وسدر، واتفقنا على أن السدر
غير واجب. الثاني: أنه ﷺ علم أنهما أجنبيا لكونهما لهما أولاد، فأمرهما بالغسل لذلك
لا للإسلام. والله أعلم. المجموع (١٢٢/٢).

❖ ما بين المعقوفتين ليست في (م)، (هـ).

^(٢) حكى الأصحاب في الغسل من غسل الميت قولين للشافعي - رحمه الله -:

الأول: أنه سنة مؤكدة وهو قوله الجديد.

الثاني: أنه واجب وهو قوله في القديم.

ينظر: الإبانة [٢١-ب]، الأم (٣٢/١)، التعليقة (٥٣٥/١)، نهاية المطلب (١٣٠/١)،
روضة الطالبين (٤٣/٢).

^(٣) مختصر المزني (٥٢/١).

❖ ما بين المعقوفتين ليست في (م)، (هـ).

^(٤) قاله الإمام محمد بن الحسن - رحمه الله - حين سئل عن رجل توضأ وضوءه لصلاة، ثم

غمض ميتاً، أو غسّله هل يجب عليه الغسل، أو ينتقض وضوءه؟ قال: لا، إلا أن

يصيب يده أو سائر جسده شيء فيغسله؛ لأن مس الميت ليس يحدث بوجوب عليه

الوضوء. كتاب الأصل (٦٢/١ - ٦٣).

ومذهب الحنفية: أنه يُندب الغسل من غسل الميت، دون دفنه، وتكفينه.

وَدَلِيلُنَا: مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ / (هـ) [٤٩-ب] / أَنَّهُ قَالَ: ((مَنْ غَسَلَ مَيِّتًا فَلْيَغْتَسِلْ، وَمَنْ مَسَّهُ فَلْيَتَوَضَّأْ))^(١).
 وَرُوِيَ ((أَنَّ أَبَا طَالِبٍ^(٢) لَمَّا مَاتَ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ بِغَسْلِهِ، فَلَمَّا غَسَلَهُ وَدَفَنَهُ، رَجَعَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: اذْهَبْ

ينظر: البحر الرائق (٢٤٩/١)، فتح القدير (٣/٤١٠، ٣٥٢)، حاشية ابن عابدين (٢١٨/٢)

واستحب المالكية الغسل من غسل الميت.

ينظر: السلتقين (١٤٢/١)، الكافي (١٤/١)، الاستذكار (٣/٣١٢) الذخيرة (٤٥٠/٢).

وللحنابلة في الغسل من غسل الميت ثلاث روايات:

الأولى: أنه مستحب على الأصح. والثانية: لا يستحب. والثالثة: الوجوب من غسل الميت الكافر. خاصة لحديث علي بن أبي طالب عندما غسل أباه.

ينظر: المغني (٢٤٣/١)، العدة (٣٦١-٣٦٢/١)، المبدع (١٦٣/١)، الإنصاف (٢٤٧-٢٤٨)، كشف القناع (١٥٠/١).

^(١) تقدم تخريجه ص (٤٦٣).

^(٢) أبو طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي القرشي الهاشمي. عم رسول الله ﷺ، ووالد علي عليه السلام، اشتهر بكنيته، واسمه عبد مناف وقيل: عمران. ولد قبل النبي ﷺ بخمس وثلاثين سنة. ولما مات عبد المطلب أوصى بمحمد ﷺ إليه فكفله وأحسن تربيته، ولما بُعث ﷺ قام أبو طالب في نصرته - إلا أنه لم يُسلم - إلى أن مات في السنة العاشرة من المبعث.

ينظر: الإصابة (١١٥-١١٧)، البداية والنهاية (٣/١٢٢)، الأعلام (٤/١٦٦).